رضي الدين الأستراباذي
ومنهجه في شرح الكافية

إعـــــــــــداد

فضل خليل إبراهيم الشيخ حسن

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إشـــــــــراف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون أول 2002م

قرار لجنة المناقشة:

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد	رئيساً	----------
2. الدكتور جعفر عبابنة	عضواً	----------
3. الدكتور عبد الله عنبر	عضواً	----------
4. الدكتور عبد الحميد السيّد	عضواً	----------

"الجامعة الهاشمية"

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الإهـــداء

إلى والدي الطيب على فراش الشفاء إن شاء الله

إلى والدتـــــي الحنونـــة

إلى إخوتي وزوجتي العزيزة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وإلى الأمل القادم

إن شـــــاء الله

الشكر والتقدير

لا بد لي وقد أنهيت هذا البحث أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي، الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، الذي تابع هذا البحث ولم يبخل عليّ بصبره ولا بوقته وعلمه، فكان نعم المعين بعد الله، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور جعفر عباينة، والدكتور عبد الله عذير، والدكتور عبد الحميد السيّد، الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة، وبإغنائها بملحوظاتهم القيمة، والتي سنلقى القبول والرضا فبعلمهم تكتمل الصورة بإذن الله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفهرس

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	1
التمهيد	5
◷ ابن الحاجب-منزلته ومؤلفاته	6
◷ كتاب الكافية	8
◷ منهج ابن الحاجب في الكافية	12
الفصل الأول: رضي الدين الأستَراباذي	15
المبحث الأول:	16
◷ اسمه ولقبه ووفاته	18
◷ منزلته العلمية	21
◷ تشيّعه	24
◷ آثاره	26
المبحث الثاني	28
◷ الشرح وتقسيماته	30
◷ مصادر الشرح	34
الفصل الثاني: الأصول النحويةَ في الشرح	47
المبحث الأول:	50
◷ الشاهد السماع: الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته	61
◷ الشاهد من الحديث النبوي الشريف	65
◷ الشاهد من الشعر العربي	67
◷ الشاهد المنثور من أقوال الفصحاء واللهجات والأمثال	77
المبحث الثاني:	79
◷ الإجماع	80
	91

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

⏲ القياس	
⏲ الاستقراء	102
الفصل الثالث: موقفه من النحاة وآراؤه الاجتهادية	108
المبحث الأول:	109
⏲ موقفه من المصنف	
المبحث الثاني:	117
⏲ موقفه من البصريين ومن الكوفيين	
المبحث الثالث:	120
⏲ آراؤه الاجتهادية	124
الفصل الرابع: سماته المنهجية في شرح الكافية	
المبحث الأول:	127
⏲ النزعة المنطقية وصورها	
المبحث الثاني:	137
⏲ العناية بالمصطلح النحوي	141
المبحث الثالث:	
⏲ الاستطراد	
المبحث الرابع:	146
⏲ كثرة الإحالة وتجنب التكرار	
المبحث الخامس:	152
	153
⏲ الرضي والتأويل	155
المبحث السادس:	156
	157
⏲ الاعتداد بالمعنى	163
المبحث السابع:	163
	164
⏲ الشمول والإحاطة	166
	169

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المبحث الثامن:	171
◔ الدقة والتحقيق	
المبحث التاسع:	173
◔ كثرة احتجاجه بلغة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه	176
المبحث العاشر: الأسلوب التعليمي ومظاهره في الشرح	178
◔ طريقة الحفظ والاستظهار	182
◔ مشاركة القارئ في عرضه الفكري	183
◔ حسن توظيفه للشاهد والمثال النحوي	185
◔ إلحاحه على المناقشات والمحاورات وأقوال العلماء	189
◔ التعليل المنطقي في الشرح	193
◔ ذكر قواعد التوجيه	201
◔ الترتيب والتصنيف	
الفصل الخامس: أثر الشرح في كتب النحو واللغة	
◔ كتاب خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي	
◔ كتاب تيسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث للدكتور محمود فجال	
◔ كتاب حاشية الصبان للعيني	
◔ كتاب همع الهوامع للسيوطي	
◔ كتب ابن هشيل التميمي	
◔ كتاب عقود الزبرجد للسيوطي	
◔ كتاب معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي	
الخاتمة	
قائمة المصادر	
الملخص باللغة الإنجليزية	

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

الملخـــــــص

"رضي الدين الأستراباذي ومنهجه في شرح الكافية"

إعداد

فضل خليل إبراهيم

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد

تناولت هذه الدراسة حياة رضي الدين الأستراباذي، ومنهجه في شرح كافية ابـن الحاجب، وقد نبعت أهمية هذه الدراسة من ندرة ما كتب حول الرضي أو حـول شـرحه للكافية، على الرغم من مكانة الشرح عند علماء النحو الذين أشادوا به، إضـافة إلـى أن الدراسة تسلط الضوء على أهم السمات المنهجية التي صدر عنها الرضي في شرحه.

وقد مهدت للدراسة بالحديث عن ابن الحاجب، صاحب الكافية، من حيـث حياتـه ومكانته العلمية، وعن الكافية وأهميتها وأهم شروحها، مع الحديث عن منهجه في كافيته.

ثم تناول الفصل الأول حياة الرضي ومكانته وتقسيمات شرحه ومـصادر هـذا الشرح وعمدت في الفصلين الثاني والثالث إلى طريقة تناول الرضي للمادة النحوية فـي شرحه من حيث الأصول النحوية من سماع وإجماع وقياس واستقراء، إضافة إلى موقفـه من المصنف ونحاة البصرة والكوفة، وعمدت كذلك إلى ذكر آرائه الاجتهادية، أما الفصل الرابع فقد أظهر سمات منهج الأستراباذي في شرحه، مثـل النزعـة المنطقيـة والدقـة والتحقيق والعناية بالمصطلح النحوي وغير ذلك.

وفي المبحث العاشر كان الحديث عن مظاهر الأسلوب التعليمي العالي المـستوى في شرح الرضي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن شرح الكافية يمثل تتويجاً لجهود النحاة قبله، إذ قـدّم الرضي فيه موسوعة شاملة لعلم النحاة وآرائهم وعللهم مع مسحة من شخصية الرضـي القائمة على تغليب الأحكام العقلية القائمة على الدليل والبرهان، وبعد نظر الرضـي فـي تحليله النحوي والاهتمام بالمعنى إلى جانب الحركة الإعرابية، وغير ذلك مـن الـسمات المنهجية، إضافة إلى أن شرح الكافية كتاب وضع لطلبة العلم المتقدمين في النحو وليس للمبتدئين منهم.

المقدمة

إن احترام التراث بكل ما يحمله أمر عظيم، ودراسة آثار السلف اللغوية دراسة متأنية، والوقوف عليها وقفة صادقة، لها شأن كبير في كشف سنن التطور الطبيعي للغة الذي يمكنّها من أن تكون لغة معاصرة.

لقد كان القرن السابع الهجري، العصر الذي استوت فيه العلوم على سوقها، على الرغم من الظروف السياسية المضطربة، ولمعت فيه أسماء أعلام في شتى ميادين العلوم، ولهذا فقد رأيت أن يكون ميداناً لدراستي، ووقع اختياري على عَلَمٍ عاش فيه، وقد دعم اختياري أن هذا الرجل على الرغم من أنه كان عالماً متبحراً في فنه، إلا أن العلماء شأنهم شأن سائر الناس، تتفاوت مقاديرهم وتختلف حظوظهم، والرضي الأستراباذي وشرحه على الكافية، كان حظهما – في نظري – دون حظ غيرهما من النحاة ومؤلفاتهم، مع أن السيوطي يقول في شرح الرضي "لم يؤلف على الكافية، بل ولا في غالب كتب النحو مثله، جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل"[1]. ولعل هذا القول وحده يغري الباحث بالسعي إلى دراسة الرجل، وكتبه، ورسم صورة لمنهجه البحثي.

وعلى الرغم من أن شرح الرضي على الكافية أفضل الشروح وأوسعها، إلا أن ما كتب عنه أو عن صاحبه لا يتجاوز – فيما قرأت- العبارات الثنية المعجبة بشرحه والمتناثرة في بطون الكتب، وذكرت عرضاً، فالمكتبة العربية – في حدود معرفتي – تفتقر إلى دراسة متخصصة تبرز منهج الرضي وتعرف به، مع كثرة ما نقل من احترام العلماء لآرائه ولما يحظى به كتابه، ويكفي دليل على ذلك أن خزانة الأدب قام أساساً على شرح شواهد الرضي على الكافية. أما الدراسات السابقة فلم تقع يدي إلا على ثلاث دراسات، كتاب للدكتور محمود فجال عنوانه "السبيل الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث بالنحو العربي" وقد تناول فيه الأحاديث الواردة في شرح الكافي، ومقالتين إحداها للدكتور نبهان ياسين نشرها في مجلة آداب المستنصرية العدد 13، عام 1978 بعنوان "شرح الرضي على كافية ابن الحاجب وأثره في الدراسات النحوية"، ومقالة للدكتور محمد وجيه التكريتي نشرها في مجلة الحياة الثقافية العدد 31، عام 1984 بعنوان "النزعة المذهبية في منهج الرضي" .

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص567.

وبدا لي بعد اطلاعي على ذلك كله، وندرة الدراسات الحديثة التي تناولت شرحه، أن هذا الكتاب يحتاج إلى الدراسة، فعقدت على ذلك العزم، وأخلصت النية للبحث.

وكان لا بد بعد هذا من إعداد خطوط أساسية ترسم خطة البحث ومنهجه، أدرس بها هذا العلم، وأخوض من خلالها شخصية صاحبها لأستبين بحوثه وأجلو مذهبه، وأوضح بعد ذلك أثرها فيمن تلاها من العلماء والباحثين ومؤلفاتهم، فكان لهذا عنوان الدراسة: رضي الدين الأستراباذي ومنهجه في شرح الكافية.

وقد جاءت هذه الدراسة تلبية لمسوغات وأهداف أهمها:

أولاً: تبين تمكن الأستراباذي من النحو العربي، لما يتمتع به من ذهنية نحوية متميزة، واطلاع جم على مذاهب النحويين وآرائهم، وقدرة عقلية على المناقشة والعرض والترجيح والفصل بمسائل النحو.

ثانياً: تكشف عن القضايا والسمات المنهجية التي برزت في شرحه، وبروز شخصية العالم المدقق، وأنه كان يؤلف وفق رؤية منهجية واضحة.

ثالثاً: تبين أثر شرح الرضي في الكتب والدراسات اللاحقة، وأخذ كثير من العلماء بآراء الرضي أو تقولاته وشواهده.

رابعاً: تبرز أهمية الكتاب في تجاوزه الكتب التعليمية المبسطة، فكأنه وضع للنحاة الذين خبروا النحو، وتعرفوا أعلامه الكبار وأدركوا فنونه.

أما الخطوط الأساسية التي ترسم خطة البحث ومنهجه، فقد قامت على مدة فصول يسبقها تمهيد وتليها خاتمة، أما التمهيد ففيه حديث عن ابن الحاجب مؤلف الكافية، وشيء من حياته، ومنزلته العلمية، ومؤلفاته، وذكرت شيئاً من أسماء شروحها باللغة العربية، أو بالفارسية، أو بالتركية، ثم تناولت منهج ابن الحاجب في الكافية.

أما الفصل الأول ففيه م

بحثان، أما الأول فمداره الأستراباذي اسمه ولقبه، ومنزلته العلمية، وآثاره، وذكرت نقاشاً حول أدلة تشيعه. والمبحث الثاني ضم حديثاً عن شرح الرضي وتقسيماته ومصادر هذا الشرح الرئيسة.

وتحدث الفصل الثاني عن موقفه من الأصول النحوية التي تضم السماع

والاحتجاج والقياس والعلة. ففي السماع تحدثت عن النصوص التي استفاد منها الرضي في تأكيد القواعد، من القرآن الكريم وقراءاته وتميزه في الاستشهاد بالحديثالنبوي حيث كان يوليه عنايته، واعتماده على عدد كبير من الشواهد الشعرية، والتي كانت حافزاً للبغدادي لتأليف خزانته، إضافة إلى أقوال فصحاء العرب ولهجاتهم وأمثالهم، وانفراده بالاستشهاد بأقوال الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من كتاب نهج البلاغة .

أما القياس والعلة فقد كان لهما النصيب الوافي في دراسة الرضي، إذ عرف عنه حسن قياسه وكثرة تعليلاته.

وجعلت الفصل الثالث للحديث عن موقف الرضي من النحاة، وأقصد هنا، المصنف والبصريين والكوفيين، حيث أيدهم في مسائل، أو استدرك عليهم في أخرى، أو رفض هذه المسائل وخصصت هذا الفصل بذكر آرائه الاجتهادية وما تميز به من آراء عن غيره من النحاة، مع عرض نماذج عن ذلك كله.

وقد كان لي في الفصل الرابع عرض مطول لسمات منهج الرضي في شرحه، من خلال عرض الهيكل الفكري الذي أقام عليه الرضي بحوثه، وبين هذا الفصل وسائله في عرض مادته، فتناولت النزعة المنطقية ومظاهرها، وبينت موقفه من العناية بالمصطلح والحدود والتعريفات، ونكرت سمة الاستطراد عنده وأغراضها وأمثلتها، ثم أسلوبه في الإطالة وتجنب التكرار، ونهض المبحث الخامس للحديث عن التأويل ومظاهره عند الرضي ثم اتبعت ذلك بحديث عن ميزات أخرى في منهجه وهي الشمول والإحاطة، والدقة والتحقيق والتي تفوق بها الرضي، مع حديث بسيط عن تفرده بكثرة الاستشهاد بأقوال الخليفة علي رضي الله عنه.

وانتقل المبحث العاشر من الفصل الرابع بالحديث عن الأسلوب التعليمي العالي المستوى في الشرح، وكأنه وضع لطلاب العلم المتقدمين.

وخصص الفصل الخامس لإظهار أثر الشرح في غيره من كتب النحو واللغة، حيث تناولت ذلك من أربعة اتجاهات هي دراستهم للشاهد النحوي فيه، أو للآراء النحوية، أو للظواهر النحوية، أو المزج بين اثنين من هذا الاتجاهات مع التمثيل على كل اتجاه بكتاب أو أكثر من كتب النحو واللغة، ولعل أهمها هو كتاب خزانة الأدب للبغدادي.

وأنهيت البحث بخاتمة ضمنتها ما توصلت إليه من نتائج اطمأنت إليها نفسي.

لقد فرض علي البحث أن أقرأ شرح الرضي على الكافية، عدة مرات بمستويات متوالية، ومختلفة من الوسائل والغايات، وقد حاولت تحليل البنى السطحية للنصوص للنفوذ منها إلى السمات المنهجية، وتلمست الطوابع العلمية المجردة، وبحثت عن مشارب الفلسفة العقلية عنده، وبينت كل ذلك لتتضح معالم منهجه والأصول النحوية والفكرية التي ينطلق منها.

وقد اتبعت في البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، معتمداً على الإحصاء أحياناً، فتتبعت كلامه، وجمعت القضايا التي تكرر بحثها لأضع الرأي بجانب الآخر، فكان عملي كمن يجمع أجزاء من لوحة انتثرت أجزاؤها وتبعثرت، وحاولت قدر استطاعتي أن ألتزم العلمية والموضوعية في إصدار الأحكام فأذكر للشيخ ما له وما عليه.

أما المصادر التي اعتمدت عليها، فمتعددة، منها القديم ومنها الجديد، ولعل أهم مصدر صدرت عنه دراستي، هو الشرح نفسه بتحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، ذلك أنه اعتنى بإخراجه وبفهارسه، مما ساعدني في الإحصاء، عدا عن توفر هذه النسخة في المكتبات .

ولعل أخطر ما واجهني في البحث هو ندرة الذين كتبوا عن حياة الرضي، بل قلة ما كتب هؤلاء الندرة، والتي لا تتعدى بعض الأسطر حتى قال السيوطي: "لم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته"[1].

والحق أني لم أكد أبدأ بقراءة شرح الرضي على الكافية، ولم أمض في قراءته شوطاً حتى أيقنت أني أمام عالم جليل، وإني لواثق أنه مهما كان الجهد المبذول في البحث، فإنه لن يسامي أو يداني ما يستحقه عالم مثل الرضي.

ولا أخفي أن التمرس بشرح الكافية كان شائكاً، لكن دوام المراجعة أدعى إلى تقريب الفهم.

وبعد فهذا ما بذلته صادقاً لأصل إلى ما رأيت أنه الصواب، وأملت بأن يكون نتيجة مناسبة لعملي، فإن كان فيه نقص أو ميل عن الحق فمن نفسي، وإن أصاب رضيَ فمن الله وحده.

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص568.

التمهيد

- ابن الحاجب
- مكانته
- الكافية: أهميتها، وأهم شروحها
- منهجه في الكافية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

بن الحاجب[1]

هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ولد في إسنا في صعيد مصر الدوني الأصل [2].

عرف بابن الحاجب نسبة إلى أبيه الذي كان يعمل حاجباً لدى الأمير عز الدين موسك الصلاحي[3]، وقيل بل كان يصحب بعض الأمراء، فلما توفي كان ابنه عثمان صبياً عاش في كنف حاجب أحد الأمراء [4].

ولد سنة 570هـ في أسنا ثم انتقل إلى القاهرة فدرس في مدارسها، حفظ القرآن ودرس العلوم المتصلة به كالفقه المالكي والنحو والأدب وأتقنها حتى تصدر للتدريس في المدرسة الفاضلية في القاهرة وفي زاوية المالكية في الجامع الأموي في دمشق حتى خروجه منها ثم المدرسة الإصلاحية في القاهرة.

ولا ريب أن الشهرة التي نالها ابن الحاجب جاءت من ثقافته المتنوعة فقد فقه الكثير من العلوم وألف فيها كالفقه والقراءات والفلسفة والمنطق واللغة والنحو والصرف، وتتلمذ على كثير من مشاهير العلماء مثل الإمام ابي محمد الشاطبي (ت 590هـ) وأبي منصور الأبياري (ت 618هـ) ومحمد بن يوسف ابي الفضل الغزنوي المقري (ت600هـ) وغيرهم.

---

(1) انظر ترجمته في الأعلام 40/ 211، وإيضاح المكنون ج1، ص351/ والبداية والنهاية، ج13، ص188/ بغية الوعاة، ج2/134/ وحسن المحاضرة، ج1، ص456/ والديباج المذهب، ج2، ص86-89/ روضات الجنات، ص468-469/ سير أعلام النبلاء، ج23، ص264-266/ شذرات الذهب، ج5، ص234-235/ كشف الظنون، ص1370/ معجم المؤلفين، ج6 ص265-266/ النجوم الزاهرة، ج6 ص360/ الوافي بالوفيات، ج19، ص489-496/ وفيات الأعيان، ج32، ص248-250/ الطابع المجد، ص352-357.

(2) نسبة إلى دون وهي قرية من أعمال منوف، انظر معجم البلدان دون ج2، ص490.

(3) انظر: جعفر الأدفوي، الطالع المجد، ص356.

(4) المصدر نفسه، ص353.

منزلته ومؤلفاته:

إن الظروف التي توفرت لابن الحاجب جعلته عالماً مبرزاً حتى قال فيه الإمام أبو الفتح القشري وهذا الرجل تيسرت له البلاغة متقياً ظلها الظليل، وتفجرت ينابيع الحكمة فكان خاطرَ يبطن المسيل وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل وقام بوظيفة الإيجاز[1].

مؤلفاته:

1- الأمالي النحوية: وهو فصول في اللغة والأدب. له غير طبعه بتحقيق فخر قدارة[2].

2- الإيضاح في شرح المفصل: وهو مطبوع حققه د. موسى العليلي[3].

3- رسالة في العشر: وهو بحث صغير في استعمال كلمة عشر مع الصفتين (أول) و (آخر) طبعت في نهاية الجزء الثاني من الأمالي بتحقيق د. عدنان مصطفى.

4- الشافية وهي مختصر في الصرف وله طبعات عدة[4].

5- شرح الكافية[5].

6- شرح الوافية في نظم الكافية حققه د. موسى العليلي.

7- شرح كتاب سيبويه[6].

8- عقيدة ابن الحاجب[7].

9- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة وحققه طارق نجم عبد الله، دار البلاغة بيروت 1991[8].

---

(1) جعفر الأدفوي، اطالع السعد، ص353.

(2) ثم طبع في بغداد سنة 1982.

(3) طبع في بيروت في جزأين سنة 1989.

(4) طبع عدة مرات.

(5) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص235.

(6) إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، ص655، وهما غير مطبوعتين.

(7) السابق نفسه.

(8) ونشرها الأب بولس شيخو في مجلة المشرق، المجلد العاشر، سنة 1907. ثم في البلاغة في شذور اللغة، بيروت 1908، ثم في دائرة المعارف، ج2، ص426.

10- كافية ذوي الأدب في معرفة كلام الأدب[1].

11- معجم الشيوخ[2].

12- المقصد الجليل في علم الخليل. وهو منظومة في علم العروض[3].

13- المكتفي للمبتدي شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو[4].

14- منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل، وقد اختصره في كتاب سماه مختصر المنتهى[5] أو المختصر الأصولي، ويعرف بـ "مختصر ابن الحاجب".

15- الوافية وهي أرجوزة في نظم الكافية[6].

كتاب الكافية

توطئة:

سلك النحاة الأوائل طريق سيبويه في تأليف المطولات النحوية حتى القرن الرابع الهجري حيث قام أبو القاسم الزجاجي (337هـ) بمخالفة هذه الطريق عبر كتابه الجمل، فقد نهج فيه منهجاً لم يسبقه أحد إليه فقد نأى فيه عن الحدود المنطقية الجافة، ولم يلتفت إلا إلى القضايا النحوية التي يحتاجها الناشئة، فحظي مؤلفه بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته[7].

ظل كتاب الجمل يتبوأ المرتبة الأولى حتى خرج إلى الضوء كتاب الإيضاح العضدي "لأبي علي الفارسي" (ت 377هـ) ومن بعده كتاب "اللمع لابن جني" (ت 392هـ) اللذان كانا بحق بداية نشوء المقدمات النحوية لما اتسما به من تنظيم منهجي، قال القفطي عن الجمل "هو كتاب المصريين، وأهل المغرب، وأهل الحجاز واليمن والشام حتى اشتغل الناس باللمع لابن جني والإيضاح للفارسي"[8].

---

(1) إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، ص655.

(2) السابق نفسه.

(3) طبعها مع ترجمة ألمانية المستشرق الألماني (Freytag) في بون سنة 1830م.

(4) إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، ص655.

(5) طبع عدة مرات.

(6) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص1370.

(7) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص254.

(8) القفطي، إنباه الرواة، ج2،ص161.

إن الشهرة التي حظي بها هذان المؤلفان دفعت بعض النحاة إلى تصنيف مقدمات نحوية شبيهة بهما، مصنف الزمخشري (ت 538هـ) المفصل. وأبو موسى الجزولي (ت 607هـ) لمقدمة الجزولية، وابن الحاجب "الكافية والشافية" وكل هذه المقدمات اتسمت بالإيجاز واشتمالها على جل قضايا النحو والصرف.

الكافية:

تعد الكافية من أهم المقدمات النحوية التي ظهرت حتى القرن السابع الهجري فقد ضمت بين دفتيها كل ما يتعلق بالنحو بعد أن قام ابن الحاجب بفصل علم الصرف الذي كان ينتظم هو والنحو في سلك واحد كما في مفصل الزمخشري، فصنف مقدمة خصصها بالصرف هي الشافية ولقد جمعت لكافية بين تطور المنهج وشموله جميع المقاصد النحوية والإيجاز بعد أن حذف الكثير من المناقشات الجانبية التي تجلب الصعوبة للمتعلم وتبعث فيه الملل[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتمتاز بالوضوح بسبب حدودها الكثيرة التي اتسمت بالدقة، فغدت محط أنظار النحويين المعاصرين لها، والمتأخرين عنها الذين تناولوها بالشرح والتعليق وقد عرفها السيد حاجي خليفة بقوله: "هي مختصرة معتبرة، شهرتها مغنية عن التعريف[2]، وتميزت بالإيجاز والتركيز الشديدين مما أدى إلى صعوبة أحياناً في فهم بعض مسائلها والوقوف على الغرض من عباراتها، وأية ذلك ما كان يعانيه شراحها حتى أكابرهم من صعوبة فهمها وقد صرح بذلك الرضي الأستراباذي في أكثر من موضع في شرحه فيقول مثلاً تعليقه على المصنف في اشتراطه التراكيب في تعريفه للمعرب دون أن يبين نوع التركيب الذي أراده ".. هذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماداً منه على عنايته، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد"[3].

وقد حظيت الكافية بالعناية والرعاية حتى طارت شهرتها فملأت الأقطار وشغلت

---

(1) انظر: ابن الحاجب، شرح الوافية. نظم الكافية، ص26.

(2) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1377.

(3) شرح الرضي، ج1.

الناس وانكب الناس على الاشتغال بها فأوسعوها شرحاً وإعراباً وتعليقاً فخلفوا لنا شروحاً كثيرة لها، أغلبها بالعربية وبعضها بالفارسية والتركية، فقد زادت شروحها عن مائة وعشرين شرحاً أشهرها:

1- شرح المصنف نفسه أسماه الإملاء على الكافية.

2- شرح لأحمد بن محمد الرصاص ت 658هـ أسماه منهج الطالب.

3- شرح لنصير الدين الطوسي ت 672هـ.

4- شرح لبدر بن مالك الطائي ت 686هـ.

5- شرح لرضي الدين الاسترأباذي ت 686هـ.

6- شرح لعز الدين الموصلي أكمله سنة 694هـ.

7- شرح لركن الدين الاستراباذي ت 715هـ أسماه الوافية.

8- شرح لأحمد القمولي ت 727هـ أسماه تحفة الطالب.

9- شرح لمحمد بن أبي بكر الحنيص ت 721هـ أسماه المدح.

وغيرها بالعربية كثير[1].

ومن شروحها بالتركية :

1- شرح لبوسنوي سودي ت 1005هـ.

2- شرح لكمال الدين المعروف بـ قفتان ت 1028هـ وغيرها.

ومن شروحها بالفارسية:

1- شرح الشريف الجرجاني المسمى شرح كبرياي.

2- شرح لمعين الدين المروي.

3- شرح لنور الدين شيرازي.

---

(1) انظر: في شروح الكافية، حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1272-1276 / بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص308-320/ ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص27-51. وقد طبعت الكافية طبعات عدة أحصى منها الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه (فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص161-162) إحدى وعشرين طبعة.

لم يقف العلماء عند حدود الشروح فمنهم من قام باختصارها ومنهم من قام بنظمها ومنهم من قام بشرح المنظومات أيضاً ليسهل حفظها فمن مختصراتها:

- مختصر لناصر الدين البيضاوي ت 716هـ أسماه لب اللباب في علم الإعراب.
- مختصر لعصام الدين الاسفرائيني ت 942هـ.
- مختصر للمولى فضل الجمالي اسماه الوافية في مختصر الكافية ومن منظوماتها[1]:

- منظومة لابن الحاجب أسماه الوافية قام بنظمها الملك الناصر داوود وقد شرحت هذه المنظمة غير شرح فمنها شرح لابن الحاجب نفسه اسماه شرح الوافية الكافية[2].
- منظومة لإبراهيم التقشبندي الدبستري نظمها سنة 900هـ.
- منظومة لشيخ معروف النودهي ت 1245هـ أسماه كفاية الطالب.

هذا عدا الحواشي الكثيرة على شروح الكافية وكل ذلك يدل على أهمية الكافية وتبين منزلتها الرفيعة بين النحويين فصاحب كشف الظنون يذكر واحداً وخمسين شرحاً لها منها أربعة شروح بالتركية وثلاثة بالفارسية وترجمة من الفارسية إلى التركية ومنها أربعة مختصرات وثلاث منظومات وثلاثة مؤلفات في إعرابها، كما ذكر اثنين وثلاثين بحثاً دار حولها ما بين حاشية على شرح وحاشية على حاشية وتعليق ورسالة وشرح للشواهد الشعرية[3] وذكر بروكلمان خمسة وستين شرحاً للكافية منها ما هو شرح لنظم أو شرح ابن الحاجب لمتن الكافية، أو شرح للشواهد كلها أو الشواهد الشعرية فقط، وسجل ست وخمسين حاشية على الشروح وستة عشرة تعليقاً وتقريراً وستة تنقيحات، وذكر خمسة شروح بالفارسية وشرحين بالتركية أحدهما الترجمة من الفارسية[4] وقد اتفق بروكلمان مع حاجي خليفة في عشرين شرحاً مضافاً إليه عدد كبير من الحواشي

---

(1) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص326.

(2) حققها الدكتور موسى بناني العليلي مطبعة الأدب بالعراق، 1980.

(3) انظر: في شرحها بالعربية وبالتركية وبالفارسية، حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1370-1378/ كارل بروكلمان تاريخ الأدب العربي، ج5، ص308-320/ يوسف إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص72.

(4) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج1، ص368، وملحق الجزء الأول ص532.

والتعليقات والمسائل.

وفي كل ذلك إشارة واضحة إلى أن متن الكافية وشروحه كان وما زال مصدراً كبيراً من مصادر الدراسات النحوية.

منهج ابن الحاجب في شرح الكافية:

يتميز ابن الحاجب في كتبه بكثرة التعليل، وبنائه هذه العلل على المنطق، وهذا الرأي دفع كثيراً من العلماء إلى الإقبال على كتب ابن الحاجب، وقد توسع ابن الحاجب في الحديث عن العلة النحوية في شرح الكافية وظهر البناء المنطقي العقلي واضحاً في هذه العلل، وكذلك اهتمامه ببقية أصول النحو المعروفة كالقياس والسماع مع اختلاف درجات الاهتمام، واهتمام ابن الحاجب بهذه الأصول هو اهتمام الفقيه الأصولي، فلابن الحاجب كتابان في أصول الفقه هما: منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، والثاني مختصر المنتهى ويظهر من اسم الكتاب أثر المنطق في فكر ابن الحاجب.

واهتمام ابن الحاجب بالعلة كان أكبر من اهتمامه بالقياس والسماع، ولذلك قلّت شواهده الشعرية، فهي لا تزيد على مائة شاهد شعري في شرح الكافية.

وأكثر ما يلجأ إلى الشواهد الشعرية أثناء عرضه للآراء النحوية وحجج النحاة، وأكثر هذه الشواهد غير منسوبة ومن ذلك وقوله في الاستثناء ، قوله: "وإعراب سوى وسواء النصب" هذا مذهب سيبويه وهو عنده ظرف من حيث المعنى لأنك إذا قلت جاء القوم سوى زيد، وقد أجاز قوم إجراءه مجرى غير ومثّلهم قوله (من الهزج):

ولم يبقَ سوى العدوا ن دنّاهم كما دانوا[1]

العدوان الظلم والشاهد في (سوى) حيث وقعت فاعلاً، وهو جائز عند الكوفيين وللضرورة عند البصريين .

وقوله من الطويل:

تجانفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسُوائكا[2]

---

(1) ينسب لشمل بن شيبان كما في خزانة الأدب ج3، ص431.

(2) ينسب للأعشى في ديوانه، ص125.

أي لغيرك وليست ببعيد [1]، التجانف هو الانحراف والجو ما انخفض من الأرض، والشاهد جر (سوى) مما يدل على أنها تستخدم ظرفاً أو غير ظرف.

ويظهر من هذا النص بسطه للآراء النحوية. ويهتم ابن الحاجب أيضاً بتفسير حدوده التي قد يقوم بتحليلها مثل قوله: "والعاملُ ما به يُقوَّم المعنى المقتضى" فسر العامل ههنا لأنه تضمينه قوله: "ويختلف آخره لاختلاف العامل" والعامل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب، وقد علمنا أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة خيفة التباسها، ولا يقوم كل واحد منهما إلا بأمرٍ يرجع إليه في التركيب، فذلك الأمر الذي يستقبل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً"[2].

أما تحليله للحدود فهو أيضاً أثر من آثار المنطق، فالغاية من ذلك هي الوصول إلى كون الحد جامعاً مانعاً، من ذلك ما ورد في النعت قال: "يدل على معنى في متبوعه" مطلقاً فقوله: "يدخل فيه النعت وغيره" وقوله: "يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه" وقوله: "مطلقاً"، يرفع وهم المتوهم في مثل: "ضربت زيداً قائماً، لأنه داخل في ذلك"[3].

ومن ميزات شرح ابن الحاجب الاتساع في المناقشة الجدلية غير عرضه للمادة النحوية، وذلك في استعماله لطريقة الأجوبة، وهذا من تأثير المنطق والجدل، وهو يطيل في هذه المناقشات أحياناً.

ويرى القارئ لكافية ابن الحاجب، والمتتبع لآرائه أنه أقام مذهبه النحوي على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، فهو يتفق في جمهور آرائه ونحاة البصرة، ومن حين إلى آخر يستحسن من آراء نحاة الكوفة، وقد يجانب آراء الفريقين ليتفرد بآراء خاصة به.

ولم يكن ابن الحاجب ليتعصب لمذهب دون مذهب من غير نظر ورويّة، فهو يناقش البصريين ويحاكم آراءهم وكذا يفعل مع الكوفيين.

---

(1) ابن الحاجب، شرح الكافية، ص47.

(2) المصدر نفسه، ص9.

(3) ابن الحاجب، شرح الكافية، ص56.

ومما يلفت النظر أن ابن الحاجب قد تجاهل آراء معاصريه من النحاة ونحاة القرنين الخامس والسادس الهجريين، فلم يأت على ذكر أحد منهم وصب اهتمامه على قدماء نحاة البصرة والكوفة.

وقد كان ميالاً إلى نحاة البصرة دون الكوفة. "وكان ابن الحاجب دقيق النظر، خاض في تعليلاتٍ كثيرة مستنبطاً منها ما لا يكاد يقف عند حد"[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص346.

الفصل الأول

رضي الدين الأستراباذي

المبحث الأول:

- اسمه ولقبه
- وفاته
- منزلته العلمية
- آثاره
- تشيّعه

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني

- الشرح وتقسيماته
- مصادر الشرح

رضي الدين الأستراباذي، اسمه ومولده ولقبه ووفاته

تجمع كتب التراجم التي ترجمت للرضي*، على ندرتها، على أن اسمه محمد بن الحسن الأستراباذي السمناني[1] أو السمناكي[2] النجفي المعروف بالرضي وقد جاءت نسبته إلى أستراباذ وهي من أعمال طبرستان[3] في شمال إيران وخرج منها بعد تهديد المغول وحملتهم على إيران متجهاً إلى العراق ليستقر به المقام في النجف.

لم تكتب عنه كتب التراجم إلا النزر اليسير ولم يعرف إلا من خلال نتاجه التأليفي حتى قال السيوطي في بغية الوعاة: "ولقبه نجم الأئمة ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته"[4] ويعلل صاحب كتاب أعيان الشيعة ذلك فيقول: ".. وكل ما ذكر في حقه عبارات متقطعة وكل ذلك لأنه لم يترجم له في حياته ولا قريباً منها لتعلم أحواله متصلة وإنما ترجم في الأزمنة المتأخرة، ولم يطلع مترجموه على تفصيل حاله، لذلك اكتفوا بإجماله"[5].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

لقبه: تجمع المصادر على أن لقبه هو نجم الأئمة[6] ولم أجد في المصادر التي ترجمت له لقباً آخر، فالغالب عليه هو رضي الدين نجم الأئمة: "قيل إن أول من لقبه بنجم الأئمة هو السيد الشريف الجرجاني" [7].

---

* انظر ترجمته في: الأعلام، ج6، ص86، و أعيان الشيعة ج44 في الصفحات 12 الى 16، و بغية الوعاة ج1 في الصفحات 567 الى 568، و خزانة الأدب ج1 في الصفحات 28 الى 30 و درة المعارف ج11، ص445، و شذرات الذهب ج5، ص365، و كشف الظنون ص1021 و ص1370، و معجم المؤلفين ج9، ص183 و معجم المطبوعات العربية و المعربة ص940 و المعجم المفصل في النحويين العرب ج2، ص111، و مفتاح السعادة ج1، ص 147، و هدية العارفين ج2، ص 134.

(1) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج9، ص139.

(2) إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، ج2، ص134.

(3) الزركلي، الأعلام، ج6، ص317.

(4) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص568.

(5) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ص44-15.

(6) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص568.

(7) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج44، ص12.

ولد الرضي وتوفي في القرن السابع الهجري، وعاصر ثلاث دول من الدول الإسلامية حينذاك، الدولة الخوارزمية بطبرستان في شمال إيران منذ ميلاده إلى أن خرج منها أمام التهديد المغولي، والدولة العباسية في أواخر حكمها 656هـ ثم دولة المغول في بلاد فارس والعراق.

وحياة الرضي في وطنه الأول مجهولة كما أسلفت، فلا يوجد في كل ما وقعت يدي عليه من مراجع ما ترجم له عن حياته، أو ثقافته أو شيوخه أو تلاميذه .

كل هذا لا نملك من النصوص ما يمكننا من الإجابة عنها، حتى نسبه لم يصلنا وربما كان تحليل صاحب كتاب أعيان الشيعة مبرراً لذلك[1]. وكذلك الحال عن حياته بالنجف فلم نعرف عن حياته الجادة النشطة فيها، ولم يصلنا سوى إشارة من أنه كان من الشيعة الإمامية ومتكلماً من المعتزلة، يقول صاحب معجم المؤلفين: "نزيل النجف، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي"[2] ويقول صاحب شذرات الذهب: "وهو ختن أبي بكر الإسماعيلي، وهو صاحب وجه في الذهب. عاش خمساً وسبعين سنة، وكان أديباً ، مفسراً مناظراً"[3].

ولم تكن الحياة العامة في عصر الرضي مما تطمئن له النفوس لما كان فيه من اضطراب في الناحية السياسية والعسكرية مما ينعكس بالضرورة على مناحي الحياة الأخرى، والتصور ان الحياة الخاصة للرضي لم تكن خيراً من الحياة لعصره، فقد ترك وطنه ليستقر في العراق ولعل خفاء سيرة الرضي وندرة مصادره يرجعان إضافة إلى ما ذكر صاحب كتاب أعيان الشيعة إلى ظروف عصره التي شغلت الناس عن التدوين والتأريخ وقضاء المغول على عدد كبير من العلماء وضياع عدد كبير من آثارهم في البلاد التي فتحوها. وبلا شك فإن تشيع الرضي وقضاءه بقية حياته لاجئاً غريباً في النجف كانا مما ساعد على خفاء أمره.

---

(1) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج44، ص15.

(2) محمد كحالة، معجم المؤلفين، ج9، ص182.

(3) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج5، ص395.

وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته فقال السيوطي: "أخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم أن وفاته سنة (684 أو 686)"[1] ويقول صاحب كتاب أعيان الشيعة: "وهذا التاريخ لا يصح لما سنعرف من أن فراغه من شرح الكافية كان سنة 686هـ كما في بعض النسخ وسنة 688 هـ كما في بعضها الآخر، وفي خزانة الأدب أن شرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية فلا يصح ذلك التاريخ، والظاهر ان تاريخ الوفاة بذلك اشتباه بتاريخ فراغه من شرح الكافية والله أعلم"[2]. وهو عصر قريب من عصر ابن الحاجب المتوفي سنة 646هـ.

ويكفي أن أنقل تعجب صاحب روضات الجنات الذي يقول: "والعجب من الحافظ السيوطي المعروف بالتتبع والمهارة، كيف لم يزد في ترجمة مثل هذا الأسد الضرغام والمعهد القمقام، والحبر الهمام، والبحر الطمطام على ما ذكره في هذا المقام[3].

منزلته العلمية:

تكاد الكتب التي ترجمت لرضي الدين الأستراباذي تجمع على علو منزلته وتفوقه وبراعته وسعة علمه في علوم النحو واللغة ويبدو لي ممن ترجموا له أنهم ينهجون منهجاً يقوم على المبالغة في وصف علمه، وتبحره فيه، فقد حظي الرضي بتقدير كبير أجمع عليه العلماء الذين تأخروا عنه في مختلف العصور، وفاز بشهرة عريضة ثارحاً للكافية والشافية منذ أن ألف الشرحين حتى الوقت الحاضر.

يقول صاحب الخزانة: ".. وهو العالم العلامة، ملك العلماء صدر الفضلاء مفتي الطوائف، الفقيه المعظم نجم الأئمة، والملّة والدين"[4].

وينقل صاحب أعيان الشيعة عن عناب أمل الأمل فيقول: ".. كان فاضلاً عالماً

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص568.

(2) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج44، ص15.

(3) محمد باقر، روضات الجنات، ص52.

(4) محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج44، ص13.

محققاً مدققاً"[1].

ويقول عن البقاعي في مناسبات القرآن: "وهو العلامة نجم الدين"[2]. وينقل عن السيد الشريف الجرجاني في كتاب بحث العلم: "هذا مأخوذ من كلام نجم الأئمة وفاضل الأمة رضي الدين الأستراباذي"[3].

ولعل الناظر في شرح الرضي لكافية ابن الحاجب يجد رفعة منزلة الرضي العلمية من خلال تناوله مسائل العربية ومناقشته إياهن مناقشة المحيط بعلمه إحاطة واسعة ووقوفه على دقيق المسائل والخلاف النحوي وآراء كثير من العلماء المشهور منهم، أو غير المعروف والاستقلال بالرأي لا رغبة في المخالفة بل للوصول إلى الحقيقة النحوية المقنعة وقد استطاع الرضي أن ينال إعجاب كل من يطلع على شرحه وإقراره بعلو كعب الرضي وقدرته على التحقيق والتدقيق مع الجمع والاستساغة وحسن الاختيار مع التمثيل والابتكار مع ثقافة متعددة في اللغة والمنطق والكلام.

يقول بروكلمان: "وهو أي شرح الرضي للكافية" أحسن شرح على الكافية، ومن أكثر الكتب النحوية قيمة على وجه الإطلاق[4].

وقد أحصى بروكلمان (24) مخطوطة لشرح الرضي متفرقة في سبعة عشر بلداً مثل ألمانيا وإيران والهند والجزائر وتركيا[5].

لقد نال شرح الرضي إعجاب العلماء به حتى قال القاضي نور الله التستري ت 1019هـ: "ليس هناك في كتب النحو مثل شرح الكافية، جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل، ويعتبر اللاحقون له بصفة عامة عيالاً على هذا الكتاب، فقد كانوا ينقلون عنه نقلاً حرفياً دون تصرف، وكان شيوخ العصر ومن خلفوهم يعتمدون عليه في تصنيف دروسهم[6].

على الرغم من ذلك فإنه لم يحظ بما حظيت به شروح أخرى من طباعة وسعة

---

(1) المصدر نفسه، ج44، ص14.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5. ص310.

(5) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج1، ص532 وملحق الجزء الأول 532.

(6) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج1، ص568-569.

الفصل الثاني
الأصول النحوية في شرح الكافية

المبحث الأول: السماع

- الشاهد من القرآن الكريم، ومن القراءات القرآنية
- الشاهد من الحديث النبوي الشريف
- الشاهد من الشعر العربي
- الشاهد المنثور من أقوال الفصحاء، والأمثال، واللهجات

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني: الإجماع والقياس والاستقراء

الفصل الثاني
الأصول النحوية في شرح الكافية

ارتبطت نشأة الجهود اللغوية والنحوية عند العرب بظاهرة اللحن التي بدأت منذ أيام الرسول ﷺ فقال فيه: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل" [1] ثم اتسعت الفتوحات واختلط العرب بالعجم واختلطت لغة العرب بغيرها، وبدا واضحاً فساد السلائق السليمة والسواء الفطر القويمة، وصارت لغة القرآن بحاجة إلى من يذود عنها ويصونها.

ولما كانت العلوم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها، كان ذلك مدعاة لأن يلف الغموض نشأتها، إلا أن كتب التراث العربي تحفل بأخبار أعلام كان لهم قصب السبق في الجهد النحوي، كأبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) ونصر بن عاصم الليثي (ت 89هـ) وعنبسة الفيل (ت 100هـ) وأبي عمرو العلاء (ت 154هـ) وغيرهم. فبدأ النشاط النحوي، على ما تروي الكتب، بضبط القرآن "حرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءاً فصيحاً سليماً"[2] وأصبح القرآن محور الجهد الثقافي العربي في شتى ميادينه، إذ كانت علوم العربية كلها منبعثة فيه مسخرة لخدمته.

ونظر العلماء في أمرهم ملياً فرأوا أن الحل يكمن في العودة إلى الأصول، ووجدوا أن البادية ما زالت تحافظ على السليقة السليمة واللسان القويم، فجعلوها المثل الأعلى في الفصاحة، وجعلوا الابتعاد عنها أو القرب منها المقياس الصحيح للحكم على فصاحة الكلام، ومما يدل على ذلك ما جرى في المسألة الزنبورية المشهورة حيث حكموا العرب الذين جاؤوا من البادية بين سيبويه والكسائي[3].

وجعلوا الكلام الذي حمل شروط الفصاحة حجة ودليلاً على صحة أو فساد اللغة، فكلام العرب أهم مقياس من مقاييسهم، وبناءً على هذا وجد النحاة عدداً من المصادر في لغة العرب جعلوها مثالاً ومقياساً لهم وهذه المصادر هي:

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج2، ص8.

(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 12.

(3) أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، ص 178.

1. القرآن الكريم وقراءاته.
2. الحديث النبوي الشريف.
3. كلام العرب من شعر ونثر.

هذه هي المنابع التي راح علماء النحو يستخرجون منها أدلتهم، واختلف النحاة في مدى الاعتماد على هذه الشواهد، فاستشهد عدد منهم بالحديث النبوي على قلّة، واستخدم النص القرآني على نطاق واسع، ولكن بقي القرآن الكريم، والنثر من الفصيح والشعر العربي المصادر الرئيسة للشواهد النحوية.

والمطلع على سيرة الدرس النحوي منذ نشأته يرى أن النحاة في درسهم كانوا يعتمدون على أصول نحوية مستقرة في أذهانهم، قبل أن تدرس وتوضع لها القواعد فقد كانت قائمة في أذهان سيبويه والمبرد وغيرهما من الأوائل، ولكنها لم تكن واضحة المعالم، إذ صياغتها المنهجية بدأت على يد ابن جني (ت 392هـ) الذي كان متبحراً في كتب الفقه الحنفي وأصوله فنقل إلى النحو مباحث كثيرة من أصول الفقه، كالإطراد والشذوذ في مؤلفه الخصائص[1] والسماع والقياس وتعارضهما وغيرها، ومن ثم تبعه في هذا المنحى أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ) فخرج بمؤلفه (لمع الأدلة" الذي وصفه الأستاذ الأفغاني فقال: "فهذا ابن الأنباري يضع كتابه "لمع الأدلة" ليكون النحو بمثابة علم الأصول للفقه، عقد فيه فصولاً للقياس وأنواعه[2].

وقد عرّف ابن الأنباري هذه الأصول فقال: "هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[3] ومن ثم حدد هذه الأصول بثلاثة أقسام أولية هي النقل والقياس واستصحاب الحال.

ونصل إلى القرن العاشر فيخرج علينا عالم موسوعي هو جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) بكتابه الاقتراح. نظر السيوطي إلى ابن جني فوجد أصول النحو عنده ثلاثة هي السماع والقياس والإجماع وعند ابن الأنباري النقل والقياس واستصحاب الحال،

---

(1) انظر: ابن جني، (الخصائص)، ج1، ص48 و 96 و 100 و 109 و 107، .. وغيرها.
(2) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص101.
(3) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص80.

فخلص له من ذلك أربعة أدلة هي السماع أو النقل والإجماع والقياس واستصحاب الحال، ثم نظر في أي أدلة أقل قوة مثل الاستحسان وعدم النظير وعدم الدليل فعقد لها كتاباً خامساً[1] .

إن دراسة الفكر النحوي لعالم ما، لا بد أن تعتمد على دراسة مفهومه لهذه الأصول من أجل الوقوف على موقف العالم منها، ولا بد من تسليط الضوء على مواقف النحاة من هذه الأصول قبل الحديث عن موقف رضي الدين منها للوصول إلى بيان موقفه بخاصة. ولعل دراسة هذه الأصول تكون أكثر وضوحاً إذا اقترن السماع بالاحتجاج، وبحث القياس بالعلة، وذلك للترابط الوثيق بين كل أصلين.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) السيوطي، الاقتراح، ص4-5.

المبحث الأول

السماع والاحتجاج ويعني الكلام العربي الفصيح الذي جمعه باحثو اللغة والنحاة، قبل أن تفسد سلائق العرب بسند صحيح فحفظوه ودونوه، أما الاحتجاج فهو استخدام هذا الكلم اللغوي على اختلاف أنواعه لإثبات صحة قاعدة نحوية أو إثبات قاعدة أو أصل نحوي أو استعمال كلمة أو تركيب، والسماع أول أصول النحو وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: "أما النقل فالكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة"[1] أما السيوطي فقد جعله أكثر اتساعاً وتفصيلاً فقد قال: "وأعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[2].

ولا ريب أن المتتبع لسطور الشرح يجد الأستراباذي قد اتكأ على هذه الثلاثة:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولاً: الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته:

لم يختلف العلماء في صحة الاستشهاد بالنص القرآني، فهم مجمعون على أن النص القرآني أثبت نص وأصح شاهد، وقد جاء هذا الإجماع من إيمانهم بصحة هذا الكتاب المعجز بلغته وبيانه. لقد كان الحفاظ على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً صحيحاً في بداية البحث اللغوي والنحوي هو الدافع الحقيقي لتقعيد الضوابط اللغوية عند النحاة الأوائل ولذا فإن الاحتجاج بالنص القرآني بدا من طبيعة البحث اللغوي العربي، ولكن علينا بداية التمييز بين القرآن نصاً والقراءة به، "فهما حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على النبي ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل"[3].

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص45.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص14.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1ج، ص318.

وقد اختلفت القراءات القرآنية باختلاف القراء، وهذا الاختلاف يتصل اتصالاً وثيقاً بما نقل شفاهاً[1] وقد جمع ابن قتيبة (ت 276هـ) وجوه الخلاف في القراءات القرآنية فوجدها سبعة:

1- الاختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها دون أن يتغير معناها.

2- الاختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها مع تغير معناها.

3- الاختلاف في حروف الكلمة من حيث أعجامها.

4- الاختلاف في صورة الكلمة مع الحفاظ على المعنى

5- الاختلاف في صورة الكلمة ومعناها.

6- الاختلاف في التقديم والتأخير.

7- الاختلاف في زيادة أو نقصان [2]

جميع الحقوق محفوظة

قال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة وباطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم"[3] .

وقد اختلف النحاة في مدى الاستفادة من القراءات القرآنية، فذهب الكوفيون إلى الاستشهاد بالقراءات متواترة كانت أم أحاداً أم شاذة، وذهب البصريون إلى استبعاد الاستشهاد بالقراءات الشاذة، إلا إذا كان هناك شعر يؤيدها أو قياس يدعمها واحتج المانعون بأن هذه القراءات بعيدة عن العربية، كما نسبوا القراء إلى اللحن[4] .

---

(1) عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، ص84-85 و 94-95.

(2) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن الكريم، ص 28-29.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص9. وانظر ج1، ص44 منه.

(4) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص37.

أما المجيزون فاحتجوا بعدد من الحجج هي[1] :

1- أن هذه القراءات ثابتة بالتواتر فلا طعن فيها.

2- أن هذه القراءات معزوة إلى موثوق بعربيتهم، وهم من الذين يقتدى بهم في الفصاحة.

3- أن هؤلاء القراء من كبار التابعين وشيوخهم من الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد كانت عند النحاة بعد سيبويه جرأة على القراء فقد خطؤوهم ووصفوهم بالوهم[2] والظاهر أن الخلاف بين النحاة خلاف بين منهجين أو اتجاهين متناقضين في أصول الاحتجاج النحوي، هما اتجاه أهل النقل والأثر واتجاه أهل العقل والقياس، فالكوفيون يجيزون الاحتجاج بكل ما ورد من قراءات والبصريون يشترطون موافقة القياس لهذه القراءات.

فالمتأمل في موقف نحاة البصرة من القراءات القرآنية يجد أن البصريين كانوا يصفون بعض القراءات بـ: اللحن[3] أو الضعف[4] أو الشذوذ[5] أو القبح[6].

ومن الجدير بالذكر أن وصف النحاة للقراءة بالضعف، أو باللحن، أو بالشذوذ، وتقدهم إنما هو نقد لوجه اللغة في القراءة، وليس نقداً للقراءة، لأن القراءة كما يقول سيبويه: "القرآة لا تُخالف لأن القراءةَ السنة"[7] .

فإذا كانت اللغة كائناً حياً كالإنسان فإنها ستكون حتماً من أصعب ما يضبط وأعسر ما يربط، ولم يكن البصريون في غفلة من هذا، بل عرفوه ولمسوه، وحاولوا أن يتغلبوا عليه، فطوعوا ظواهر اللغة لقواعدهم حتى وقعوا في بعض المحظورات ومن ذلك تخطئتهم القراء واتهامهم بالوهم واللحن.

أما الكوفيون -في معظمهم- فقد كانوا أقل تعرضاً للقراءات من البصريين فقد كان

---

(1) انظر: السيوطي، ص37، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص277.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص253و 258.

(3) المبرد، المقتضب، ج4، ص105.

(4) الأخفش، معاني القرآن، ص336.

(5) الأنباري، الإنصاف، م102، ج2، ص714.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص166.

(7) سيبويه، الكتاب، ج1، ص148. وابن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، ج1، ص168.

منهجهم أكثر اتساعاً في أخذهما عن العرب رواية وأقل تشدداً يقول السيوطي: "اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية.. وقال الأندلسي في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين"[1] .

ويلحظ الدارس لمواقف البصريين من القراء أن نحاة القرن الأول والثاني كانوا أقل تعرضاً للقراءات من نحاة القرن الثالث وما بعده، ولعل السبب يعود إلى اشتداد حدة الخلاف بين النحاة. ولعل كثرة تعامل الكوفيين مع القراءات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأخبارهم أورثهم هيبة للنصوص.

ويجدر بنا أن نتلمس المخرج للقدماء من النحاة في موقفهم من القراءات، فكيف يتصور أن يخطئ نحوي قراءة قرأ بها رسول الله ﷺ في الوقت الذي يسعى فيه بنحوه إلى خدمة كتاب الله عز وجل.

فأين يقع رضي الدين في تعامله مع الشاهد القرآني وقراءات القرآن الكريم؟ وكيف كان يتعامل مع هذا الشاهد الجليل؟

لقد كان الرضي يكثر من الاحتكام إلى أساليب القرآن في مناقشاته، ويكاد يلتزم بذلك في سهولة ويسر، وقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن كثرة واضحة حتى بلغ ما احتج به من (1200) موضع في كتابه، وكان إذا لم يجد شاهداً قرآنياً في موضع من المواضع يذكر ذلك صراحة مثال قوله عند الكلام عن الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير الرفع المنفصل: "وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو (أني أنا زيد)، والحق أن كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن أو كلام موثوق به"[2].

ثم إن الرضي لم ينقل ما جاء به من شواهد قرآنية عن غيره تماماً، فهو يختلف عن الذين سبقوه، إذ كان يستشهد بالآية نفسها ولكن في مناسبة مختلفة[3] وأحياناً أخرى

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص128.

(2) انظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج ، ص64.

(3) انظر مثلاً الآية رقم (51) من سورة النحل استشهد بثلاث مرات في الجزء الثاني في الصفحات: 313، 315، 379، وغير ذلك من الآيات.

كانت المناسبتان تتحدان ولكن آيتي الاستشهاد تختلفان.

وقد اتبع الرضي غيره من النحاة في الشاهد القرآني فهو غالباً ما يقرن المثال الذي يأتي به نظيره من القرآن الكريم دون منهج معين في ترتيبها من حيث التقديم والتأخير. فقد يأتي بالآية أولاً[1] وقد يأتي بالآية بعد المثال الذي وقع عليه اختياره[2] .

وقد تنوعت أغراض الرضي في الاستشهاد بآيات التنزيل الحكيم، وكان هدفه الشائع أن يجيء بها تطبيقاً على قاعدة يقررها قياساً للأمثلة التي يجيء بها، على نظائرها من القرآن الكريم مثل قوله: "المصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصاً ومنه: "(صبغة الله) [3]، (صنع الله) [4]، (كتاب الله) [5]، ونحوها"[6] .

وقوله مستشهداً (إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا)[7] و(لئن أكله الذئب)[8] مستشهداً بهما في دفعه للمناقاة بين الوحدة والجنس، وتقريره أن الجنس على ضربين: الأول اشتراك الجنس والثاني ماهيته[9] .

ومن الأمثلة على النوع الثاني قياسه المثالين اللذين أتى بهما في تقريره تجويز الجمع بين النفس والتأكيد بالضمير: على قوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون)[10] . يقول: "وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما، فيقال ضربته نفس وضربته إياه نفس، فيكون مثل قوله تعالى ..."[11] .

وكثيراً ما كان الرضي يستشهد بآيات الذكر الحكيم عند محاجة فريق من المخالفين

---

(1) انظر في نصب المضارع بعد الفاء والواو، ج4، ص63 وغير ذلك من المواضع.

(2) انظر في باب فعل ما لم يسم فاعله، ج4، ص132 وغير ذلك من المواضع.

(3) البقرة، آية 138.

(4) النحل، آية 88.

(5) النساء، آية24.

(6) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص288.

(7) العصر، آية 2.

(8) يوسف، آية 14.

(9) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص24.

(10) ص، 73.

(11) انظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص63.

مثل رده على المبرد في الظروف المقطوعة عن الإضافة: "وقال المبرد في (الكامل): لا يضاف لزمان الجائز بالإضافة إلى الإسمية إلا بشرط كونها ماضية المعنى .. وقوله تعالى: (يوم هم على النار يفتنون)[1]. وقوله: (يوم هم بارزون)[2] . يكذبه[3] " وقوله في الانتصار للبصريين على الكوفيين في مسألة إعمال الأول في باب التنازع. "فما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة، أعني إعمال الأول وطلب الثاني للمفعول، على أن المختار إضمار المفعول في الثاني، كأن خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى: (هاؤوم اقرؤوا كتابيه)[4] . وقوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا)[5] دليلاً للبصريين على أن المختار إعمال الثاني وإلا كان أفصح الكلام، أي القرآن، على غير المختار، أي على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول"[6] .

كما قد يورد الشاهد القرآني دليلاً على صحة رأيه في القضية التي يناقشها، ومن الأمثلة على ذلك كلامة عن حروف الزيادة ليبرهن على أن لهذه الحروف فوائد لفظية ومعنوية لا يجوز أن تخلو منها معاً، "وإلا لعدت عبثاً وهذا مما لا يجوز في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه وأصفيه عليهم السلام"[7] .

وقد يأتي الرضي بالآية الشريفة للتعريف بالقراءات المختلفة لها، أو لتوجيه قراءاتها المختلفة فيقول مثلاً في إشباع الضمير ".. وإن لم تقف عليها، فلا يخلو من أن يكون بعدها متحرك أو ساكن، فإن كان بعدها ساكن، فكسر الميم لإتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أقيس، نحو (من دونهمْ امرأتين)[8]، (وعليهمْ الذلة"[9] ، على قراءة أبي

---

(1) الذاريات، آية 13.
(2) غافر، آية 16.
(3) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص257.
(4) الحاقة، آية 19.
(5) الكهف، آية 96.
(6) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص288.
(7) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص465.
(8) القصص، (3).
(9) آل عمران، آية 112.

عمرو، وباقي القراء على ضم الميم، نظراً إلى الأصل"[1] .

وقد يأتي بالآية كشاهد لغوي مثل قوله: "وأما قوله تعالى (إلى يوم الوقت المعلوم)[2] فقال أبو علي في الحجة: "إن الوقت بمعنى الوعد"[3] .

وقد يأتي بالآية استطراداً أو توضيحاً لمعنى مثل قوله "لكن القسم أكثر إلغاءً من الشرط، لأنه أكثر دوراناً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية، لتمرن ألسنتهم عليه، وسماه لغواً، فقال تعالى: (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم[4]) [5].

ويحتل الشاهد القرآني في شرح الكافية المرتبة الأولى، فقد أكثر منه أيما إكثار، فهو -تارة- يسوق الآية كاملة، وحيناً ينكر منها موطن الشاهد فقط كما يفعل النحاة الآخرون.

وقد احتج بآيات من كتاب الله (1230) موضعاً في كتابه، وقد اتبع سنة أسلافه من النحاة في الاستشهاد القرآني، فهو -غالباً- ما يقرن المثال الذي يأتي به نظيره من القرآن الكريم دون التزام بمنهج معين في ترتيبها من حيث التقديم والتأخير، فقد يأتي بالآية القرآنية أولاً ثم الشعر مثل استشهاده بالآية الكريمة (انتهوا خيراً لكم)[6] في مسألة حذف ناصب المفعول به[7] وقوله في كاد -من أفعال المقاربة، وقال بعضهم إن نفي الماضي إثبات لقبهة، وقوله تعالى: ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾[8] . ونفي المضارع نفي لقوله: (لم يكد يراها)"[9] .

وقول ذي الرمة من الطويل:

إذا غيَّرَ النائي المحبِّين لم يكدْ ... رسيسُ الهوى من حب ميةَ يَبْرَحُ[10]

رسيس الهوى أي أثر الحب والشاهد أن بعضهم قال متمسكاً بهذا البيت: إن النفي

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص27.

(2) الحجر، آية 38.

(3) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص262.

(4) المائدة، آية 89.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص496.

(6) النساء، آية171.

(7) الأستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص304.

(8) البقرة، آية71.

(9) البقرة، آية71.

(10) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص224.

إذا دخل على كاد تكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كسائر الأفعال.

وغير ذلك كثير من الشواهد القرآنية المتقدمة على الشاهد الشعري وعلى المثال.

وقد يأتي الرضي بالشاهد القرآني بعد المثال الذي اختاره مثل قوله في المبتدأ والخبر، ويجوز أن ينتصب على المصدر، كقولك: "دنوتُ أنملة" أي دنوّ أنملة" كما قيل في قوله تعالى: (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات)[1] .

وقد يأتي بالشاهد الشعري ثم الشاهد القرآني من ذلك قوله في مسألة اقتران الخبر بالفاء "اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوباً نحو أما زيد فقائم، ولا تحذف إلا لضرورة كقوله:

فأما القتالُ لا قتالَ لديكمْ ولكنّ سيراً في عراضِ المواكبِ

المواكب أي الجماعة من الناس والشاهد فيه حذف الفاء من جواب أما مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف وذلك للضرورة ولإضمار القول كقوله تعالى: (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم)[2] ...)[3] وغير ذلك من الأمثلة.

وقد يكتفي الشاهد القرآني للمسألة نفسها مثل قوله في معنى إذا: "قد تكون إذا للماضي "إذ" كما في قوله تعالى (حتى إذا بلغ بين السدين)[4] و (حتى إذا ساوى بين الصدفين)[5] و(حتى إذا جعله ناراً"[6] ...."[7].

وقد يأتي بالشاهد القرآني منفرداً وهذا كثير في شرحه مثل قوله "ووجوباً في مثل "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره"[8] إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسّر، نحو استجارك "الظاهر لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر"[9] في حديثه

---

(1) الزخرف، آية 32.

(2) آل عمران، آية 106

(3) الاسترابادي، شرح الكافية، ج1 ص236 .

(4) الكهف، آية 93.

(5) الكهف، آية 96.

(6) الكهف، آية 96.

(7) الأسترابادي، شرح الكافية، ج 3، ص270.

(8) التوبة، آية 6.

(9) الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص174.

عن جواز حذف الفعل ووجوبه.

وقد يكرر الشاهد القرآني نفسه في أكثر من موقع مثل قوله تعالى: (وتظنون بالله الظنونا)[1] فقد استشهد به في الممنوع من الصرف في الجزء الأول[2] واستشهد به في المفعول المطلق[3] وفي أن الألف تأتي للوقف عند حديثه عن استعمال إذا[4] وغير هذه الآية كثير.

والملاحظ في الشاهد القرآني عند الرضي أنه مختصر قد يقتصر على الشاهد فقط وذلك منتشر في كتابه كله.

وكثيراً ما كان الرضي يخرج الشاهد القرآني أو القراءة القرآنية ويوجهها لتوافق القاعدة النحوية التي يراها، من ذلك:

قوله "وذهب بعضهم إلى أن كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى: (وكان الله سميعاً بصيراً)[5]، وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً لا من لفظ كان ..."[6] .

ومنها قوله: "وينبغي أن يكون تأويل النفي ظاهراً، ومن ثم ردّ على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى (فلولا كانت قرية آمنت)[7]، فجعل التحضيض كالنفي"[8] .

وقوله "وأما قوله تعالى: (ربِّ ارجعون)[9] على تأويل ارجعني .. فليس بجمع.. فالجمع ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون بمعنى

---

(1) الأحزاب، آية 10.
(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص94.
(3) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص268.
(4) الأستراباذي، ج3، ص281.
(5) النساء، آية 134.
(6) الأستراباذي، شرح الكافية، ج 4، ص185 - 186.
(7) يونس، آية 98.
(8) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص130.
(9) المؤمنون، آية 99.

التكرير"[1] .

ورده على من استدل بقوله تعالى: (وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي)[2] فإنه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما زال اتبعك أحد في حالة إلا أراذلنا في بادي الرأي، أي بلا روية، أو بأن الظرفية يكفيه رائحة الفعل، فيجوزون ما لا يجوز في غيره.." [3] . و غير ذلك كثير من الأمثلة.

وقد يشرح الشاهد القرآني لدفع شبهة، من ذلك قوله تعالى: (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً)[4] فيكون المعنى: لبث الخمسين في جملة الألف، ولم يلبث تلك الخمسين، تعالى الله عن مثله علواً كبيراً"[5] .

وقوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)[6] لأن الناس جنس يعم المستطيعين و غيرهم، فيكون كأنه قال: ولله على جميع الناس: مستطيعهم و غير مستطيعهم، بل لله على مستطيعهم وحده"[7] و غير ذلك كثير.

وقد يأتي بالشاهد القرآني في سياق لغوي وليس دليلاً نحوياً مثل ذلك:

القسم أكثر إلغاءً من الشرط، لأنه أكثر دوراناً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية، لتمرن ألسنتهم عليه، وسماه لغواً، قال تعالى: ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ [8]"[9].

وهذه الآيات التي استشهد بها جاءت وفق القراءات السبع المتواترة عن رسول الله ﷺ، ولا يجدر بنا ونحن نتحدث عن هذه الشواهد أن نغفل القراءات القرآنية ومدى اهتمامه بها فقد احتج بالقراءات السبع مثل قراءة ابن كثير عبد الله أبي سعيد الأنصاري ت

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص46.
(2) هود، آية 27.
(3) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص168 – 169.
(4) العنكبوت، آية 14.
(5) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص112.
(6) آل عمران، آية 97.
(7) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص112.
(8) المائدة، آية 89.
(9) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص496.

120هـ وعاصم بن بهدله بن أبي النجود ت 127هـ وعبد الله اليحصبي النمشقي ت 128هـ وأبي عمرو بن العلاء التميمي المازني ت 154هـ وحمزة الزيات ت 156هـ ونافع المدني ت 169هـ والكسائي علي بن حمزة الكوني ت 179هـ.

كما وردت في شرح الكافية روايات عن محمد بن مروان أحد قراء المدينة، وسعيد بن جبير ت 95هـ ويحيى بن وثاب الأسدي ت 103هـ.

وحفص راوية عاصم ت 246هـ وعثمان بن سعيد الملقب بورش راوية نافع ت 197هـ وعيسى بن ميناء بن وردان الملقب بقالون ت 220 هـ اراوية نافع أيضاً وابن مجاهد التميمي ت 245هـ.

وقد جمع الرضي في احتجاجه بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة على حد سواء، على الرغم من أن هذا التقسيم للقراءات كان معروفاً في عصره إذ تم على يد أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي ت 334هـ الذي كان أول من سبّع القراءات السبعة في كتابه "قراءات الأمصار"[1] فقد احتج الرضي بـ(70) سبعين مثالاً من القراءات الشاذة، وكان ينسب القراءة لقارئها في بعض الأحيان[2] وفي بعض الأحيان الأخرى يكتفي بالإشارة إلى أنها قراءة شاذة[3] . والواقع أن الرضي لم يكن أول من احتج بالقراءات الشاذة واجتهد في توجيهها من النحاة واللغويين، فقد سبقه علماء كابن جني وسيبويه وغيرهما.

وكان الاتجاه الغالب عند الرضي هو إجراء مقاييس العربية على القراءات المروية، وقد يعض هذه القراءات على الرغم من صدورها عن أئمة كبار، والحكم عليها بالشذوذ أو القبح أو الضعف أو التكلف إذا لم تتفق مع هذه المقاييس ومن هذه الأمثلة.

ضعف قراءة ابن عامر أعلى القراء سنداً عند الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقال "جاء في السعة الفصل بالمفعول به إن كان المضاف مصدراً

---

(1) ابن الجزري، طبقات القراء، ج1، ص139.

(2) انظر الأستراباذي، شرح الكافية، جزء (1) صفحات ج25، ص453 وغيرها، جزء (2) الصفحات 295/289/42 وغيرها، جزء(3) الصفحات 111 وغيرها وجزء (4) 64/32 وغيرها.

(3) انظر المصدر نفسه، جزء (1) صفحات 193، 275، 357 وغيرها، جزء (2) صفحات 130/33 وغيرها، جزء (3) صفحات 46/416/111 وغيرها وجزء 04) صفحات 129/87/18 وغيرها

والمضاف إليه فاعلاً له كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم)[1]" ... وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول به وغيره في السعة والفصل بغير الظروف أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر.. فقراءة ابن عامر ليست بذلك، ولا تسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"[2] .

وضعف قراءة حمزة الكوفي أحد القراء السبعة (الأرحام) محركة بالكسر في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[3] على حين قرأها القراء بالفتحة، والرضي يضعف قراءة حمزة لأن القاعدة أن لا يعطف على مضمر مجرور إلا بإعادة حرف الجر[4] وطعن في قراءة حمزة للآية نفسها فقال "والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا تسلم تواتر القراءات"[5] .

طعن في قراءة حمزة (وما أنتم بمصرخي)[6] بكسر الياء على حين قرأها البقية بفتحها إذ الفتح واجب لأن السكون متعذر"[7] وهو عند النحاة ضعيف.

وقد حكم الرضي كما في الأمثلة السابقة وغيرها على قراءات بالقبح أو بالبساطة، أو بالتكلف، أو بالضعف، أو بالقوة، وغيرها من الأوصاف لا ضرر منها ولا حرج، ففي النشر لابن الجزري[8] مثل هذه الأحكام، فإذا توافق قياس العربية مع القراءة المروية كان ذلك حسناً، ولكن الأجدر بالرضي ألا يطعن في القراءات بمثل ألفاظه إذ كل القراءات التي قرأ بها الرسول ﷺ، فصيحة، وهي وإن اختلفت في درجة الفصاحة فالأليق أنه لا يصح الطعن فيها، ووصفها بالضعف أو التكلف أو القبح، والأصح وصف القراءات بالفصيح والأفصح.

---

(1) الأنعام /137.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج 2، ص291.

(3) النساء، آية 1.

(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص42.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص360.

(6) إبراهيم، آية 22.

(7) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص295.

(8) ابن الجزري، تقريب النشر، ج 1، ص432.

ولا يعني هذا أن الرضي رفض القراءات الشاذة كلها، بل أفاد منها واستأنس بها واستشهد بها أيضاً في (70) موضعاً منها:

1- استشهد بالقراءة الشاذة (حاشاً لله) بالتنوين، لأنه نزل "حاشا" منزلة بعض المصادر التي يجوز فيها استعمالان: الأول[1] المصدر، والثاني اسم الفعل نحو (رويدَ زيداً، ورويد زيدٍ"[2] .

2- استشهد بالقراءة الشاذة ("ربُ احكم"[3] بضم ما قبل الياء المحذوفة في المنادى. "وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء، للعلم بالمراد منه"[4] وغيرها من مواضع الاستشهاد.

وقد استشهد لأربع قراءات أوردها في كتابه منسوبة إلى أصحابها وهي كالآتي:

1- في اجتماع الساكنين قال: إذا كان قبل ياء الضمير ألف أو ياء أو واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين، وقد جاء الياء ساكنا مع الألف في قراءة نافع لقوله تعالى "محياي ومماتي"[5].

2- قراءة عاصم لقوله تعالى(فالق الإصباح وجعل الليل سكناً) حيث عطف الفعل على الاسم[6].

3- عندما عرض للأسماء الموصولة قال: ".. وقد تسهّل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو في قراءة ورش لقوله تعالى: (واللاءِ يئسن)[7].

4- استشهد بقراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: (ليأكلون الطعام)[8] على دخول اللام في خبر أنّ المفتوحة.

والخلاصة أن الرضي اتخذ إزاء القراءات القرآنية موقفاً وسطاً بين موقف

---

(1) يوسف، آية 31 وهي قراءة أبي السمال. انظر الزمخشري، الكشاف، ج2، ص317.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص375.

(3) الأنبياء، آية 112 وهي قراءة أبي جعفر وابن محيصن، انظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص587.

(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص275.

(5)الأنعام، آية 162، الأستراباذي، شرح الكافية، ج 2، ص295.

(6) الأنعام، آية 96، الأستراباذي، ج 2، ص374.

(7) الطلاق، ص4. الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص105.

(8) الفرقان، ص2، الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص375.

الكوفيين وموقف البصريين منها. اتجه نحو السمة العامة للكوفيين في الاحتجاج بالقراءات حتى الشاذ منها، ونهج منهج البصريين في التشدد في الاحتجاج عند تحكيم القواعد النحوية. وكثيراً ما كرر عبارة "ولا نسلم تواتر القراءات"[1] .

ولم يغفل الرضي التعرض لما اختلف القراء فيه من إظهار وإدغام ومدود وروم وإشمام وقصر وتضعيف وتخفيف حيث تعرض لأغلب هذه الموضوعات في مواضع مختلفة من الشرح[2] في ثنايا موضوعات أخرى، وتعرض للإشمام في عنوان منفصل وهو يرى "أن الإشمام فصيح وإن كان قليلاً"[3] .

ومجمل القول أن الرضي كان يعتد بالقاعدة النحوية وبأقوال النحاة وما وضعوه من قواعد فيأخذ بها، وقد لا يعتبر بالقراءة إذا خالفوا في قراءاتهم مذهبه النحوي، وكان المبدأ العام عنده الاعتداد بكل قراءة بصرف النظر عن كونها متواترة أو شاذة وتصويبها ما دامت توافق مذهبه النحوي، وكان يأخذ بقراءة فوق السبعة أو العشرة ما دامت دليلاً على قضيته. وكان يضعف القراءة المتواترة ما دام ينقضها الدليل على القاعدة التي يؤمن بصحتها.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً: الشاهد من الحديث النبوي الشريف:

إن أصول النحو تأثرت في نشأتها بأصول الفقه، فالفقهاء اتخذوا الحديث الشريف مصدراً ثانياً بعد القرآن الكريم في تثبيت أحكامهم، لكن علماء النحو غايروا الفقهاء في ذلك، فكثير من النحاة كان استشهادهم بالحديث النبوي يسيراً إذا قورن بغيره من مصادر السماع فالمتتبع لكتاب سيبويه يكاد لا يظفر إلا ببضعة أحاديث أو أجزاء منها[4] مما يؤكد انصراف النحاة القليل إلى الاستشهاد بالحديث.

والمعنى المقصود من الحديث الشريف هو: "أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه"[5] .

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص291، ج2، ص360.

(2) سأل تعرض المد، ج1، ص370، الإشباع ج3، ص27.

(3) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص134.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 11، ص74. و ج5، ص35.

(5) الأفغاني، في أصول النحو، ج46.

وقد كان استشهادهم بالحديث قليلاً إذا ما قورن بالاستدلال بالقرآن أو بالشعر، وهذا لا يعني أنهم منعوا الاحتجاج به، وإنما يدلّ عن تحرّج.

والنحاة في احتجاجهم بالحديث انقسموا إلى ثلاث طوائف:

1. الطائفة الأول غلب على ظن أصحابها أن الأحاديث مروية بالمعنى لا باللفظ لأن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ولأن اللحن كثير في الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا من العجم[1] ومن هؤلاء أبو الحسن ابن الضائع (ت 180هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) الذي قال: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية"[2] .
2. الطائفة الثانية: وغلب على ظنها أن الأحاديث من لفظ النبي ﷺ فأجازوا الاحتجاج بها وكان على رأس هؤلاء: ابن مالك الأندلسي (ت 672هـ) وابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) والدماميني (ت 827هـ) وغيرهم كثير.
3. الطائفة الثالثة: وقفت موقفاً وسطاً، مثل هذه الطائفة الشاطبي ت 790هـ والسيوطي.

وقد رد الدماميني (ت 827هـ) على قولهم في جواز نقل الحديث بالمعنى أحسن رد واختصر لابن مالك في الاحتجاج بالحديث[3] .

1. "إن اليقين ليس مطلوباً في هذا الباب وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وبغلب الظن أن الأحاديث لم تبدل".
2. إن الخلاف في جواز النقل في المعنى إنما هو فيما لم يدون، وأما ما دون فلا يتصور فيه التبديل.
3. إن تدوين الحديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان الكلام يسوغ للاحتجاج.

وقد عرف تشدد الصحابة في نقل الحديث كما سمعوا به وحرصوا على نقله بألفاظه وذهب بعض الباحثين إلى أن اختلاف اللفظ لا يرجع دائماً إلى الرواية بالمعنى،

---

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص40-42.

(2) الأفغاني، في أصول النحو، ص47.

(3) هذا مختصر ما ذكره البغدادي في خزانة الأدب، ج1، ص7.

بل كان تعدد مجالس النبي ﷺ زماناً ومكاناً أثراً كبيراً في ذلك[1] .

أما القول بأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب فيخالف واقع الإحصاء الذي أجراه الدكتور حسن الشاعر[2] .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن كل النحاة قد يأتي الحديث الشريف عندهم عرضاً لا لاستنباط القواعد النحوية. وأن أول اندفاع نحو الاستشهاد بالحديث إنما كان من الأندلس[3] .

وقد كان الرضي أحد علماء العربية القليلين الذين أكثروا من الاستشهاد بحديث الرسول ﷺ سبقه إلى ذلك السهيلي، وابن خروف واتفق معه معاصر له هو ابن مالك[4]، وقلما تقرأ باباً في شرح الرضي إلا رأيت الحديث فيه فقد استشهد بـ (59) حديثاً في (69) موضع استشهاد.

فهو في أول الكتاب يستشهد على معنى المعرب بقوله ﷺ: "الثيب يعرب عنها لسانها"[5] وفي باب غير المنصرف يستشهد بقوله ﷺ : "خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة"[6]، السكة المأبورة هي الطريق المصطفة من النخيل والفرس المأمورة أي كثيرة النتاج.

وقد لا يستشهد بحديث الرسول ﷺ لقاعدة نحوية، فقد يكون لتوضيح معنى لغوي مثل استشهاده بالحديث. اعذرني من عائشة"[7] أي أحضر عاذرك أو عذرك من جهة تأديبها وتعريكها.." [8] .

---

(1) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص315.

(2) حسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ج38، ص39، وللاستزادة انظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، محمود فجال، أسير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، ج4، 1939.

(3) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص215.

(4) البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص6.

(5) مسند أحمد، ج4، ص192، الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص64.

(6) العسقلاني، فتح الباري، ج8، ص395، الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص94.

(7) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص197، الأستراباذي، ج1، ص307.

(8) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص307.

ولم يلتزم الرضي منهجاً معيناً في الإشارة إلى الحديث فهو قد ينسبه إلى الرسول ﷺ[1] وأحياناً يقول: جاء في الحديث[2] ونراه ينكر رواة بعض الأحاديث، مثال ذلك نسبة رواية الحديث الشريف ليس من بر الصيام في السفر"[3] إلى أنس من تولب.

وقد يذكر جزءاً من حديث دون الإشارة إلى أنه من الحديث نحو قوله "نحو" "اطلبوا العلم ولو بالصين"[4] وقوله "جاء في الخبر" إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"[5] .

وخلاصة الأمر يمكن القول بأن الرضي جنح إلى الاستشهاد بالحديث الشريف كغيره من النحاة ولكنه تميز عنهم بأنه من المتقدمين المكثرين من الاستشهاد به.

وقد كتب الدكتور محمود فجال بحثاً وكتاباً كاملاً في الاستشهاد بالحديث النبوي ومسائله في شرح كافية ابن الحاجب للرضي فيه إتباع للمسائل التي استشهد لها بالحديث وتخريج هذه الأحاديث ودراستها[6] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

ثالثاً: الشاهد من كلام العرب-الشعر

يعد كلام العرب المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، وهو من أهم العناصر التي استقرئت فيها قواعد العربية الكلية، حتى قيل في تعريف النحو: "علم استخراجه المتقنون من استقراء كلام العرب"[7]... ووضعوا لذلك أسساً وقواعد، فحيدوا قبائل بعينها رأوا أنها نأت بلغتها عن الاختلاط وظلت صافية، وهذه القبائل ذكرها السيوطي في الاقتراح[8] ، وقد كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيد النثر، ولعل السبب في ذلك أن الشعر كان ديوان العرب، به عرفت

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص298، ج4، ص349، ج4، ص283-312، وغيرها كثير.

(2) ج4، ص88 وغيرها.

(3) مسند أحمد، ج3، ص319، الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص324.

(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص176.

(5) محمد بن السعيد، موسوعة أطراف الحديث، ج3، ص419.

(6) انظر: محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، الجزء الأول والجزء الثاني.

(7) السيوطي، الاقتراح، ص24.

(8) انظر السيوطي، الاقتراح، ص19.

مآثرهم وحفظت أنسابهم، والقلب إليه أنشط، والذهن له أحفظ.

ولم يكتف علماء العربية بتحديد القبائل التي يؤخذ منها، بل قيدوا أخذهم بزمان أيضاً، فقد حددوه بنحو ثلاثمائة سنة، منها مئة وخمسون قبل الإسلام ومئة وخمسون بعد الإسلام، والشعراء تبعاً لهذه المقاييس والتحديدات صنفوا أربعة أقسام[1].

1- جاهليون لم يدركوا الإسلام كامرئ القيس (ت 13ق.هـ) وعنترة (ت 22 ق.هـ) وزهير بن أبي سلمى (ت 13 ق.هـ).

2- مخضرمون أدركوا الجاهلية والإسلام مثل حسان بن ثابت (ت 54هـ) وكعب بن زهير بن أبي سلمى (ت 24هـ) وجردلٌ بن أوس الحطيئة العبسي (ت 59هـ).

3- إسلاميون لم يدركوا من الجاهلية شيئاً وكانوا بعد ظهور الإسلام إلى أواخر القرن الثاني، وهم كثيرون جداً مثل عمر بن أبي ربيعة المخزومي (ت 93هـ) والفرزدق همام بن غالب التميمي (ت 110هـ).

4- مولدين أو محدثين وأولهم بشار بن برد (ت 167هـ) ومنهم أبو نواس (ت 198هـ) وأبو تمام (ت 231هـ).

وأمام هذه الأصناف الأربعة انعقد الإجماع على صحة الاحتجاج بالصدقين الأول والثاني، أما الصنف الثالث -أعني شعراء صدر الإسلام- فقد ذهب البغدادي إلى جواز الاستشهاد به، فقد قال: "أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان أبو عمرو ابن العلاء وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي والحسن البصري وعبد الله بن بشر يلحنون الفرزدق والكميت وأضرابهم.. وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب"[2] .

أما الشعراء المحدثون فقد أجمع العلماء على عدم الاحتجاج بأشعارهم في اللغة والنحو وأجازوا أن يستشهد بها في المعاني والبيان والبديع قال البغدادي "أما الرابع فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً" وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري...، استشهد بشعر أبي تمام في تفسير أوائل البقرة... وقال: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة

---

(1) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص3، والأفغاني، في أصول النحو، 19-27.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص3، والأفغاني، في أصول النحو، ص19.

فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[1].

وكما اقتصر العلماء في جمع كلام العرب على القبائل المتبدية، فإنهم سلكوا السبيل ذاته مع الشعر، فقدموا المتبدين في الشعراء على سكان المدن منهم، لحرصهم على سلامة لغة الشاعر من اللحن والدخيل ونحوّ عن ساحتهم شعر بعض الشعراء ممن سكنوا الأمصار، فأسقطوا الاحتجاج بشعر عدي بن زيد، وأمية بن أبي الصلت، لأن ألفاظهما ليست بخبريّة وقد تأثرت لغتهم بمخالطة أهل الحضر[2]، فأسقطوا الاحتجاج بشعر الكميت وهو من بني أسد والطّرمّاح وهو من طيء لتطرفهما عن البادية.

أما علماء الكوفة فلم يقيدوا بهذه التقسيمات، فقد كانوا أوسع رواية فاحتجوا بأشعار الطبقات الأربع، أما علماء البصرة فقد ذهبوا إلى القول إن آخر من يحتج بشعره هو إبراهيم بن هرمة (ت 156هـ) فثلب نقل عن الأصمعي قوله: "ختم الشعر بإبراهيم ابن هرمة، وهو آخر الحجج"[3].

ولعل الشاهد الشعري بخاصة من كلام العرب لا يخلو من بعض المشكلات التي تشككت أنحاة فيما يحتج منه، لذلك أخضعوه لضوابط فرضتها طبيعة العصر، ووقفوا مواقف مختلفة من مسائل تتعلق بالشعر المستشهد به، وأبرز هذه المسائل:

1- أن الشعر موطن للضرورات التي تخرجه عن النظام المتبع في الكلام لخصائص فيه. والضرورة خروج في التعبير الشعري عن مألوف القواعد سواء اضطر الشاعر إلى ذلك أم لا، وتتفاوت الضرورات فيما بينها فمنها ما تقبله النفس وتستسيغه ومنها ما تستقبحه ولا ترضاه، وينبغي ألا تتجاوز الضرورة ما يبيحه القياس، وإلا وقع صاحبها في الخطأ وتجاوز الأصول وقد نبه ابن جني إلى ذلك فقال: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس"[4] فالضرورة التي يرجع فيها إلى أصل موجود لا مانع من ورودها، أما الخروج عن المقاييس وتجاوز الأصول والوقوع في الخطأ بدعوى الضرورة فلا يجوز[5].

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص4. وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص26-27.

(2) انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص429.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص27.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص396.

(5) للاستزادة انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، الألوسي، الضرائر، إبراهيم محمد، الضرورة الشعرية.

2- الشاهد وتعدد الروايات: اتكل العرب في حفظ الشعر على الذاكرة بالدرجة الأولى وتناقلوه عن طريق الرواية الشفوية لذلك تكثر الروايات في بعض الأبيات، والأسباب المؤدية إلى اختلاف الروايات وتعددها كثيرة فمنها ما يكون بسبب الشاعر وتغييره لشعره أو تكراره له أو من الراوي الذي يغير في روايته بعمد أو بغير عمد أو من النحاة ليوافق مذهبهم النحوي أو ليخلصوها من الضرورة، يتكلفون لها مخرجاً بالتماس رواية أخرى لها.

وقد رأى غالبية النحاة أن تعدد الروايات في البيت لا يطعن في الاحتجاج به وذلك لأن الذي غير الرواية عربي يحتج بلغته والعرب ينشد بعضهم شعر بعض وقد استشهد سيبويه في كتابه بأبيات كثيرة تروى على وجوه وربما استشهد بالبيت الواحد مرتين مختلفتي الرواية[1]. وقد أخذ شراح شواهد الكتاب على عاتقهم الدفاع عن سيبويه في مثل هذه القضية[2] . لثقتهم بأن تعدد الروايات لا يطعن في صحة الاحتجاج به، ولأن الاحتجاج إن لم يكن وقعاً بقول الشاعر، فهو واقع بلغة المنشد أما المبرد فقد عرف عنه أنه كان يخطئ الرواية إذا خالفت قياساً نحوياً[3] .

وأما ابن الأنباري فإنه لا يقبل روايات البيت جميعها، وإنما يرجح رواية واحدة ويترك ما عداها، مثل تعليقه على البيت الشعري لطرفة:

ألا أيهذا الزَّاجري أحضرَ الوغى وأن أشهَد اللذات هل أنت مخلدي

الشاهد قوله: "أحضر" حيث نصب الفعل بـ "أن" مقدرة وهذا ضعيف كما يرى الرضي.

بنصب (أحضرَ)، وهي رواية من روايات البيت قال: "الرواية عندنا بالرفع وهي الرواية الصحيحة"[4] وتتردد مثل هذه العبارة في خزانة الأدب كثيراً.

وفي قول الرضي الأستراباذي الفصل في هذه القضية: "والإنصاف أن الرواية لو

---

(1) انظر الكتاب، ج1، ص82-83، ج4، ص15.

(2) انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص118. البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص17.

(3) انظر مثلاً نوادر أبي زيد، 204.

(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص66، وانظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص173.

ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبت هناك رواية أخرى"[1].

3- الشاهد المجهول القائل

ففي كتب النحاة المتقدمين مثل سيبويه والفراء والمبرد شواهد كثيرة غير منسوبة، وقد اشتهرت هذه الظاهرة موجودة حتى بعد ظهور الإشارة إلى ضرورة مراعاة هذا الأصل فالزجاجي في جمله لم ينسب إلا القليل من شواهده وكذا فعل الفارسي في الإيضاح والتكملة، وقد جاءت الإشارة إلى هذا الأصل متأخرة نسبياً ومع ذلك نجد بعض المتأخرين غير مقتنعين به، والمتأخرون يستشهدون بالشاهد المدون في كتب النحاة الأوائل، وإن كان مجهول القائل لثقتهم بأن المتقدمين أخذوه عن الفصحاء، ولكننا نجد بعضهم يجعل نسبة البيت شرطاً لقبول الاحتجاج به[2] .

ويبقى المعيار الصحيح الذي ينبغي الاعتماد عليه في قبول الشاهد المجهول القائل، هو صدوره عن ثقة يعتمد عليها، وإلا فلا"[3].

وقد دعم الرضي القواعد بالشواهد الشعرية، فذكر في كتابه (957) بيت شعري، نسب (64) شاهداً منها نسبة صريحة إلى مجموعة من الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين وهم كالآتي:

أولاً: الجاهليون: الخرنق (ت 50 ق.هـ)، وحاتم الطائي (ت 50 ق.هـ)، والمتلمس (ت 50 ق.هـ)، وعنترة بن شداد (ت 22 ق.هـ)، والأسود بن يعفر (ت 22 ق.هـ)، وامرؤ القيس (ت 18 ق.هـ) والأعشى (ت 7هـ).

ومجموعة ما استشهد به لهؤلاء الشعراء ستة عشر بيتاً، وكان أكثرهم وروداً في استشهاده هو امرؤ القيس الذي استشهد له بست مرات ويليه الأعشى بثلاث مرات.

ثانياً: المخضرمون: وهم كعب بن زهير (ت 26هـ)، والخنساء (ت 27هـ) وأبو

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص38.

(2) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص71 في التعليق على الشاهد "ولكني من حبها لعميد وانظر: الأنباري، الإنصاف، ج2، ص580، في الرد على الكوفيين الشاهد: أردتْ لكما أن تطير بقربتي فتتركها شنّاً ببيداء بَقْعِ.

(3) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص16.

ذؤيب الهذلي (ت 28هـ) والحطيئة (ت 45هـ) ولبيد ابن ربيعة (ت 49هـ) والنابغة الجعدي (ت 50هـ) وحسان بن ثابت (ت 54هـ) استشهد لهم بستة عشر شاهداً، احتل حسان منهم المكانة، إذ استشهد له بستة أبيات، ويليه لبيد بأربع مرات ثم النابغة الجعدي مرتين.

ثالثاً: الإسلاميون: وهم: الكميت الأسدي (ت 60هـ)، والراعي النميري (ت 90هـ)، والعجاج (ت 90هـ) والأخطل التغلبي (ت 90هـ)، وعمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ)، والفرزدق (ت 110هـ) وجرير (ت 110هـ)، وذو الرمة (ت 117هـ) ورؤبة بن العجاج (ت 145هـ). وكان مجموع ما استشهد به لهم أربعة وعشرين شاهداً، ولكثرهم وروداً هو ذو الرمة الذي استشهد له ثماني مرات.

رابعاً: الشعراء المولدون: واستشهد بشعر ثلاثة منهم: أبو تمام (ت 231هـ)، وابن دريد (ت 321هـ)، والمتنبي (ت 354هـ).حيث استشهد للمتنبي خمس مرات، ولأبي تمام مرة واحدة، ولابن دريد مرة واحدة.

ويلاحظ أن الرضي لم يُعنَ بنسبة الشعر المذكور إلى أصحابه، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن علماء اللغة والنحو كانوا على علم بقائليها.

وقد بذل عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) جهداً جباراً في تحديد قائل كل بيت من الشعر استشهد به الرضي، وبالنظر في شواهد الخزانة يمكن الإدلاء بما يلي:

أولاً: احتج بحوالي (300) شاهد شعري لشعراء جاهليين معروفين ومحددين منهم على سبيل المثال غير الذي نعته الرضي: الحارث بن حلزة، وتأبط شراً، وأوس ابن حجر، وقيس بن ساعدة، وعمرو بن كلثوم وغيرهم[1] .

ثانياً: استشهد بحوالي (300) شاهد لشعراء أمويين منهم غير الذي نعته الرضي: قيس بن اللوح، جميل معمّر والأحوص الأنصاري ومسلم الوالبي وقطري بن الفجاءة والقطامي وغيرهم[2]

ثالثاً: جاء في الشرح نيف وثمانون شاهداً (27) شاعراً عاشوا في العصر العباسي

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، انظر مثلاً الشواهد ذات الأرقام: 191، 94، 40، 531، 64، 61، 1، 69، 906. وغير ذلك.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، الشواهد رقم: 100-654-810-182-195-90-111-196-391-327.. وغيرها.

وهذه الشواهد لم يعترض عليها فيصح الاستشهاد بها منها خمسة للمرار بن سعيد الفقعسي وثلاثة لأمية بن ميادة (ت 149هـ)، وثلاثة عشر بيتاً للعجاج الراجز (ت 90هـ) وغيرهم[1] .

رابعاً: أما الواحد والثلاثون شاهداً الباقية فهي لستة عشر شاعراً وهي من الأشعار التي يطعن فيها طعناً يقضي بعدم صلاحها وذلك لأن قائليها -كما يزعم النحاة- ممن لا يصح الاحتجاج بشعرهم: وهم: الحسين بن مطير بن محكل (ت 169هـ) وأشجع السلمي (ت 195هـ) وبشار بن برد (ت 168هـ) وربيعة بن ثابت الرقي اليزيدي (ت 198هـ) وأبو مروان بن سعيد (ت 175هـ) والمتنبي (321هـ) وابن ميتا (ت 428هـ).

وقد حاول البغدادي أن يدافع عن الرضي في احتجاجه بشعر هؤلاء المحدثين فيقول في تعليقه على استشهاده ببيت من أشعار أبي نواس "وهو ليس ممن يستشهد بكلامهم وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة، ولهذا لم يقل كقوله .."[2] .

والأرجح أن الرضي كان يرى في هؤلاء المحدثين المكانة اللائقة في العربية الفصيحة والسليقة السليمة والحس اللغوي الأصيل فوثق الرضي كلامهم فأخرجهم من دائرة الاستشهاد بكلامهم، ولعله يتفق مع ابن جني حين قال: "إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[3] .

ولهذه الأسباب وثق الرضي بالشعراء المحدثين والمولدين ابتداء بمن بشار (ت 168هـ) إلى المعري (ت 449هـ).

أما ما بقي بعد ذلك من شواهد الرضي وبلغ نيفاً ومئة شاهد فهي أبيات مجهولة القائل لكن هذه الأبيات ليست من الشعر الذي يبطل النحاة الاستشهاد به، ومصدرها لا يخرج عن واحد من اثنين:

1. سيبويه في أبياته الخمسين المعدودة، فقد استشهد بأربعة وثلاثين بيتاً من أبيات سيبويه

---

(1) انظر: المصدر نفسه، الشواهد ذات الأرقام: 768، 327 مثلاً وغيرها.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص168.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص357.

الخمسين المجهولة القائل[1] .

2. الرواة الثقات، والبغدادي يرى أنه لا يصح أن يسقط الاحتجاج بكل بيت لم ينسبه الشراح إلى أحد، لأنه لو صح ذلك لسقط الاحتجاج بأبيات سيبويه الخمسين[2] وربما كانت علتهم في عدم نسبتها أنها معروفة للعلماء والدارسين في عصرهم.

وقد بذل البغدادي عناية كبيرة في نسبة كل بيت جهل قائله من شواهد الرضي إلى منشده من الشعراء أو الرواة أو غيرهم مثل سيبويه والمفضل الضبي والفراء وقطرب وغيرهم[3] .

واستدل الرضي على القواعد النحوية بشواهد شعرية لشاعرات:

1- من الجاهليات ومن المخضرمات ومن الإسلاميات: مثل مرة بن عاهان، والخرنق (ت 50ق.هـ) والخنساء (ت 24هـ) حرقة بن النعمان، وهند بنت عتبة وليلى بنت جندل و فريعة بنت همام وسلمى الهنائية وعاتكة بنت زيد (ت 40هـ) وغيرهن.

ولم يغفل الرضي الاستشهاد بالرجز فاستشهد لرجازة مجهولين أو لرجازة متخصصين مشهورين كالعجاج بن رؤبة (ت 90هـ) ورؤبة بن العجاج بن رؤبة (ت 145هـ) والأغلب العجلي (ت 211هـ) وغيرهم.

ونلاحظ على الرضي ما يلي:

1- أنه اشترك في شواهده مع عدد من النحاة مثل سيبويه في كتابه والزمخشري في المفصل وفي الجمل للزجاجي وفي الإيضاح لأبي علي الفارسي.

2- أنه كان يستشهد بالبيت الواحد مرات عدة في مواضع مختلفة، على سبيل التمثيل لا على الحصر الشاهد رقم (512) للشاعر خداش بن زهير قوله:

فقد استشهد به في عودة الضمير المستتر في (كان) نكرة على نكرة غير مختصة

---

(1) وهذه الأبيات مرتبة حسب ورودها في الخزانة وهي لشواهد ذلك الأرقام: 57/77/82/8393/ 108/128/175/216/252/255/258/261/263/353/370/372/444/462/522/575/597/610/ 648/ 655 / 717/773/827/841/846/871/910/943/944.

(2) الفنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 5-56.

(3) البغدادي، خزانة الأدب: انظر مثلاً الشواهد ذات الأرقام: 129/130/250/271/279/345/359 وغيرها.

يثني، وهو "ظبي"[1] .

واستشهد به مرة ثانية في الإخبار عن النكرة بالمعرفة[2] .

واستشهد به ثالثة في التذكير بالإخبار عن النكرة بالمعرفة[3] .

وغير ذلك كثير من الشواهد [4] والملاحظ أنه كان يشير إلى ذلك وينبه إلى تكرار الشاهد بقوله مثلاً "كما يجيء في بحث"[5] (وقد تقدم) [6] .

3- لقد ساق الرضي قليلاً من الشعر لمناسبات معنوية أو استطرادية لا علاقة قوية لها بالقواعد النحوية، وإن أردنا سعة اطلاعه في الأدب بما لم يتح لنحوي غيره من ذلك في باب التنازع عند ذكر رأي الكسائي لموجب حذف الفاعل من الأول غير إعمال الثاني خوف الإضمار قبل الذكر "مع أن الحذف أشنع من الإضمار قبل الذكر، قول: فحال الكسائي كحال سعيد بن حسان إذ يقول:

فكنت كالساعي إلى مثعب مُوائلاً من سيل الراعد [7]

المثعب: سيل الوادي، موائلاً: ملجأ، الراعد: مطر. وقد أتى الرضي بهذا البيت للتمثيل لحال الكسائي في القول بأن الفاعل حذف من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر حاله أشنع مما فر منه من حذف الفاعل مضمراً.

ومنه في باب المفعول به لمناسبة حذف الفعل جوازاً ووجوباً في قولهم: انته أمراً قاصداً، قوله: القصد خلاف القصور والإفراط كقول الشاعر:

ولا تك فيها مفرطاً أو مفرّطاً كلا طرَفي قصد الأمور ذميم [8]

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص317.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص207.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص401.

(4) انظر مثلاً الشواهد ذات الأرقام التالية في شرح الكافية: 128/11/60/23 وغيرها.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص318.

(6) المصدر نفسه، ج3، ص212.

(7) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص181.

(8) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص306.

وغيره من الأمثلة[1] واستشهاد الرضي على غير القواعد، يدل على سعة اطلاعه في الأدب ووفرة المحفوظ عنده.

وكثيراً ما كان الرضي يذكر طرفاً من البيت الشعري كلمة أو أكثر للتدليل فقط على موطن الشاهد فيه معتمداً في ذلك على مرور الشاهد قبل هذا الموضع[2] .

وكثيراً ما كان يصف بعض الشواهد بالضرورة أو بالشذوذ[3] ويناقش هذا الوصف إما لخروج عن قاعدة أو عدم موافقة بجمل السماع.

وقد كان يدقّق في رواية الشواهد ويرجح رواية عن أخرى، فيقول مثلاً في رواية بيت الشعر لأبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

يروى برفع كلّه ونصبه[4] .

ومثله في بيت ذي الرمة (ت 167هـ)

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتُه فَقامَ بفأسٍ بينَ وَصليكِ جازرُ

الجازر : هو ناحر الناقة – والوصل هو المفصل عند النحر في العنق. والشاهد في قوله: " ابن " حيث جاء ابن نائب فاعل لفعل محذوف بعد إذا وقيل هو مفعول به على رواية نصب ابن. وعلى رواية رَفْع (ابنُ) [5].

ومثله في بيت علباء بن الأرقم:

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السّلمْ

برفع ظبية، ويروى كأن ظبيةً بالنصب على إعمال كأنْ ويروى: بجرها على أنْ زائدة أي كظبيةٍ[6] . والوجه المقسم هو الوجه الجميل، وقوله (وارق السلم) نوع من الشجر يدبغ به

---

(1) انظر مثلاً الشاهد رقم 54، ج1، ص206 والشاهد رقم 466، ج3، ص209 وغير ذلك من الأمثلة.

(2) انظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص51، 244، ج3، ص166، ج4، ص139 وغير ذلك.

(3) انظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص40، 66، 71. ج2، ص 38، 118، ج3، ص 37، 102. ج4، ص65، 82، ى613 وغيرها.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص209، 402.

(5) المصدر نفسه، ج1، ص421.

(6) المصدر نفسه ج4، ص391.

وقوله في بيت حسان وقصته مع النابغة:

ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان، لما أنشده:

لنا الجفنات الغرُّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرنَ من نجدةٍ دما

قللت أجفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة [1].

وغير ذلك كثير من الشواهد، وقد كان يخرِّج كل رواية ويلتمس لها عذراً كما مرّ في الشاهد السابق.

وقد اعتمد الرضي كثيراً على الشاهد الشعري إما تثبيتاً لقاعدة أو ترجيحاً لرأيه أو رأي من يميل إليه من المختلفين أو رداً على رأي.

وقد يشرح الشاهد شرحاً يدعم أنه مثل قوله في شرح بيت كعب بن سعد الغنوي:

وما أنا للشيء الذي ليس ناقعي ويغضبُ منه صاحبي بقؤولُ

يقول: "يجوز رفع ويغضب ونصبه أما الرفع فلعطفه على الصلة، أعني قوله ليس ناقعي، وقال أبو علي في كتاب الشعر: بل هو عطف على ناقعي، وليس بشيء، لأنه يكون المعنى. إذن: ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي أي لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي، وهذا هو المقصود"[2].

وقد يعترض على الاستدلال بالشاهد في لموقع الخطأ يقول في التعليق على استدلال المصنف ببيت الأعشى (ت 7هـ).

أتنتهون، ولن ينهى ذوي شَطَطٍ كالطعنِ يَذهب فيهِ الزيتُ والفُتُلُ

ولو صح تأويله لجاز أن يكون الكاف في قوله حرف جر، وقد حذف الفاعل وأقيم الجار مقامه، فلا يصح الاستدلال على أن الكاف اسم"[3] . والشاهد في قوله: "كالطعن" حيث قامت الكاف مقام الفاعل المحذوف لينهى وهذا قليل، والرضي يرى أن الكاف حرف وليست اسماً .

---

(1)المصدر نفسه، ج3، ص467.

(2)المصدر نفسه، ج4، ص77-78.

(3)المصدر نفسه، ج4، ص272.

ويمكن القول بأن شواهد الرضي الشعرية كثيرة، وهي تكون الجانب الأعظم من شواهده استشهد فيها بشعر عدد كبير من الشعراء من كل لون ومن كل عصر، دون أن يقتصر على شعر المشهورين فحسب، وطريقته في إيرادها، لا تخالف طريقة العلماء الآخرين، فهو يذهب بعضها ولا يذهب بعضها الآخر، ويرويها في أكثر الأمر أبياتاً كاملة وفي أقله أجزاء من الأبيات، وربما روي الشاهد مع أبيات أخرى لها صلة به فإذا هو معها بضعة أبيات ونهج منهج غيره في الاستشهاد بالشعر والاستدلال على تفسير معاني الكلمات، كما استشهد لمناسبات استطرادية لا علاقة لها بالقواعد النحوية.

وأكثر شواهده مما يتردد في كتب اللغة وعلومها، وبينها طائفة من شعر المولدين الأرجح أنها للاستئناس والتمثيل، أو لإيضاح المعنى والتأييد، إضافة إلى رغبته في تبيين أنها مدد للغة، وأن هؤلاء المحدثين ذوو أسلوب سليم وعربية صحيحة مما يجعلهم أهلاً لأن يحتج بكلامهم، وفي شواهده عدد مجهول القائل يرجع مصدره إما إلى أبيات سيبويه الخمسين أو إلى طائفة من علماء اللغة ورواتها الثقات ثم إن شواهده الشعرية يشيع فيها التكرار، لتكرار مقتضيات الاستشهاد.

وأخيراً فإن شواهده وكثرتها وكيفية تعاملها معها تدل على أنه عالم ذو ثقافة أدبية عميقة وحظ وفر من المحفوظ وسعة الاطلاع والمعرفة.

الشاهد المنثور من أقوال فصحاء العرب ولهجاتهم ومن الأمثال:

لقد اتفق الرضي مع غيره من النحاة السابقين له واللاحقين في الاستدلال بكلام العرب من غير رسول الله ﷺ استدل بنصوص لفصحائهم في الجاهلية وفي صدر الإسلام مثل عمرو بن معد يكرب[1] وأبي بن كعب[2] والحجاج[3] بل لقد وجدناه يستشهد بنصوص من كلام عمر بن الخطاب[4]، واستدل بكلام الفصحاء في العصر الأموي مثل

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص463.
(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص30، ج3، ص251، ج4، ص87.
(3) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص36، ج4، ص12.
(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص5، 170.

ذلك استشهاده بكلام عمر بن عبد العزيز[1] .

وكثيراً ما كان يستشهد بتعابير منسوبة إلى العرب، والتعابير من هذا الصنف هي التي لم ينسبها الشارح إلى مصادرها المعينة وإنما قدمها بقوله: "ومنه قولهم كقولهم، حكي من كلامهم، وقول بعض العرب، يروى عن بعض العرب، قالت العرب، وقد ورد في كلامهم، من العرب من يقول، قولهم، وقد سمع، وقد سمع عن العرب، إن من العرب، وقد اهتم الرضي بلغات القبائل العربية باعتبارها من المصادر الرئيسية لمعلوماته، وقد ورد في الكتاب ذكر للغات التالية[2]:

لغة تميم في الجزء الأول، الصفحات: 43، 99، 111، الجزء الثاني في الصفحات: 119، 143. الجزء الثالث في الصفحات: 163، 303 والجزء الرابع في الصفحات: 283، 472.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

لغة الحجاز: في الجزء الثاني في الصفحة: 60، في الجزء الثالث في الصفحات: 105، 394.

لغة هذيل: الجزء الثاني: صفحات 293، الجزء الثالث: 463، الجزء الرابع: 277.

لغة بني يربوع: الجزء الثاني: 290، لغة قيس: الجزء الثالث صفحة 23-ط3

لغة أسد: الجزء الثالث صفحة 23.

لغة عقوى: الجزء الثالث صفحة 293.

لغة تميم الجزء الثالث صفحة: 290. جزء الرابع: صفحة 176. لغة بني ربيعة الجزء الثالث: صفحة 31.

لغة طيء: الجزء الثالث: صفحة 324. الجزء الرابع: صفحة 533.

لغة قيس: الجزء الثالث: صفحة 267.

لغة أهل اليمن: الجزء الثالث: صفحة 267. لغة أسد: الجزء الثالث: صفحة 23. الجزء الرابع: صفحة 473.

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص399.

(2) انظر مثلاً: ج1، الصفحات 109، 132، 295، ج2، ص22، 57، 59، 305، ج3، ص106، ج4، ص89، 378، 386.

لغة بني الحارث بن كعب: الجزء الثالث: صفحة 415.

لغة خزاعة: الجزء الرابع: صفحة 290.

لغة بكر بن وائل: الجزء الرابع: صفحة 542.

ومعنى ذلك أن الرضي في استشهاده بلغات القبائل لم يقتصر على لغات القبائل التي وثّق النحاة لهجاتها، وهي: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، بل استدل بلغات لم يوثّق العرب لغتهم كأهل اليمن وبكر بن وائل، واستدل بلهجتي الكسكسة لبني وائل[1] والكشكشة وهي لغة كثير من تميم وأسد[2].

وقد كان يذكر لغات للعرب دون أن ينسبها فيقول مثلاً في لام الأمر وفتحها لغة[3] وفي نعم أربع لغات[4] وقوله: "ويروى في بعض اللغات"[5] .

وقد يصف اللغة أحياناً بالضعف "وجاءت لغة ضعيفة"[6] .

أو بالرداءة فيقول في إثبات الألف في اسم الفعل حيهلا "وإثبات الألف فيها في الوصل لغة رديئة"[7] أو بالشذوذ فيقول في "أبلم "لغة رديئة شاذة"[8] .

لقد تنوع الرضي في استشهاده بلغات العرب بما يدعم رأيه ويشرح مذهبه، مبيناً الشاذ منها والضعيف في رأيه محترماً الرواية لهذه اللغة أو الشاهد منها.

ولعل أكثر من استشهد الرضي بكلامه من فصحاء العرب هو الإمام علي رضي الله عنه فقد كان له عند الرضي منزلة رفيعة فما هو يقول: "ألا ترى أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحث هو"[9] .

الشاهد من الأمثال:

المثل هو كلام فصيح موجز تتناقله الألسن بلفظه وحروفه "نقل الميداني عن أبي

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص542.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص542.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص87.

(4) المصدر نفسه، ج4، ص457.

(5) المصدر نفسه، ج3، ص185.

(6) المصدر نفسه، ج4، ص518.

(7) المصدر نفسه، ج3، ص181

(8) المصدر نفسه، ج1، ص97.

(9) المصدر نفسه، ج3، ص281.

العباس المبرد قوله: المثل مأخوذ من المثال، وهو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه"[1] .

وقد احتج الرضي بالأمثال في مواضع عدة، حتى بلغ مجموع ما استشهد به تسعة وأربعين مثلاً في أكثر من سبعين موضع استشهاد، وهو في احتجاجه بالأمثال ينهج نهج من سبقه من النحاة لم يأت وفيه ما يستحق الوقفة أو يستدعي شرحاً وتوضيحاً وله رأي واضح في الاستشهاد بالمثل إذ يقول "فهي كالمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تتغير"[2] .

وأحياناً كان يشرح المثل مثل قوله: "أطرق كرا" وفيه يصيدون بها الكرا، يقولون أطرف كرا إن النعام في القرى، ما أن أرى هنا كرا "فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع :خامري أم عامر"[3] .

أطرق يشرح قصة المثل[4] في استطراد ليس له كثير صلة بالقاعدة النحوية.

وقد يصف المثل بالشذوذ مثل قوله: "أما قولهم "سمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه" فشاذ[5].

---

(1) انظر: البطليوسي، سمط الأمثال، ص5، ابن منظور، لسان العرب، مادة مثل.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص309.

(3) المصدر نفسه ، ج1، ص388.

(4) المصدر نفسه ، ج1، ص388.

(5) المصدر نفسه، ج4، ص43، وانظر: ج3، ص51.

الإجماع

الإجماع أصل أساسي و هام من أصول النحو العربي، أولاه النحاة كثيرا من عنايتهم و اهتمامهم، و نعني به اتفاق نحاة البصرة و الكوفة على قضية معينة، وقد بين ابن جني ذلك بقوله: اعلم أن إجماع أهل البلدين يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص[1] . وقال السيوطي: "إجماع النحاة على الأمور اللغوية يعتبر خلافاً لمن تردد فيه، و خرقه ممنوع"[2] .

ولا ريب في أن المتتبع لكتب الخلاف بين نحاة البصرة و الكوفة، يرى أن الإجماع دليل من أدلة النحو في الاحتجاج، لما يقررونه من أحكام، فابن الأنباري عرض ضروباً شتى من هذا الإجماع منها:

- في مسألة إضافة العدد المركب إلى مثله نقل عنهم قولهم: "أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ "ثلاث عشر" فاعل[3] .
- وفي مسألة علة إعراب الفعل المضارع قال: "إجمع الكوفيون و البصريون على أن الأفعال المضارعة معربة"[4] .

والرضي واحد من النحويين الذين أخذوا بهذا الأصل، فقد أولى الإجماع اهتماماً مميزاً ظهر في انتشار العبارات الدالة على المسائل و القضايا التي أجمع عليها علماء النحو أو معظمهم فكثيراً ما نرى في كتابه عبارات مثل قوله: "عند جمهور النحاة"[5]

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص189.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص36.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص322.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص549.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص24.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

"اتفاقاً"[1] "وجمهور النحاة"[2] "وثبوت الإجماع"[3] "يجوز بالاتفاق"[4] "الجمهور على ذلك"[5] "هذا كله على مذهب الجمهور"[6] .

بل إن الإجماع كان يمنعه عن مخالفة الرأي فيقول مثلاً: "ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة ..."[7] .

إلى آخر هذه التعبيرات المنتشرة كثيراً في جميع أجزاء الشرح كما كثرت في كتابه التعبيرات التي تدل على الموافقة الجزئية نحو:

"قال الأكثرون"[8] "أكثر النحاة"[9] "وعموم العلماء"[10] وغير ذلك من العبارات.

والواقع أن الرضي بذل جهداً هائلاً في تسجيل الآراء التي أجمع عليها النحاة، كيف لا وقد جعل الإجماع مصدراً أساسياً من مصادر كتابه وأصوله التي اعتمد عليها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

---

(1) المصدر نفسه، ج1، ص148.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص202.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص218.
(4) المصدر نفسه، ج3، ص265.
(5) المصدر نفسه، ج3، ص294.
(6) المصدر نفسه، ج4، ص532.
(7) المصدر نفسه، ج4، ص16.
(8) المصدر نفسه، ج1، ص138.
(9) المصدر نفسه، ص149.
(10) المصدر نفسه، ج3، ص359.

القياس

القياس لغة هو مصدر قايس الشيء بالشيء مقايسة وقياساً قدّرته[1] أما مصطلحاً فقد ظهر لدى علماء الفقه الذين عدوه الأصل الرابع من أصول الفقه بعد القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع وقد حددوه بقولهم: "إنه إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم"[2].

والقياس أصل من أصول النحو الأساسية الهامة، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فالنحويون الأوائل أرسوا بناءهم النحوي على ما سمعوه من كلام العرب، ولكن أنى لهم أن يسمعوا كل ما قاله العرب، وقد أوضح السيوطي هذه الحقيقة فقال: "إن إثبات ما يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"[3] لقد وعى النحويون هذه المسألة فلم يجدوا مناصاً من اللجوء إلى قاعدة القياس التي لخصها المازني بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4] .

ومن المؤكد أن النحويين استقوا القياس من علم الفقه، وعولوا عليه كثيراً وحدوه بحدود واضحة، فإن الأنباري قال: "وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه"[5] والسيوطي قال: "هو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه، كما قيل إنما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[6] .

إن إجماع النحاة على أهمية القياس دفعت ابن الأنباري إلى القول: "اعلم أن إنكار القياس لا يتحقق، لأن النحو كله قياس.. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو.." [7] .

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص93.

(2) محمد أبو زهرة، أصول الفقه الإسلامي، ص204.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص39.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص357، وانظر: الأفغاني، في أصول النحو، ص79-80.

(5) ابن الأنباري، الإغراب، ص45.

(6) السيوطي، الاقتراح، ص38.

(7) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص95.

وعلم القياس أركان أربعة يستند عليها، وهذه الأركان حددها السيوطي بقوله: "والقياس أربعة أركان: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة" قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو اسم مالم يسمى فاعله والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد"[1] .

بيد أن النحاة اختلفوا في الركن الأول (المقيس عليه)، فالبصريون لم يبنوا قواعدهم المطردة إلا على ما كثر واستفاض في كلام العرب عندهم، فهم لا يعتبرون بالشاهد الواحد، في حين كان الكوفيون يبنون قواعدهم أحياناً على مثال واحد وكلمة شاذة[2] .

وهذا الخلاف دفع ابن جني إلى تقسيم كلام العرب في الاطراد والشذوذ إلى أربعة أضرب:

1. مطرد في القياس والاستعمال جميعاً نحو: "قام زيد".
2. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو: "الماضي من (يذر) و(يدع)".
3. مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس نحو قولهم: "استصوبت الأمر".
4. شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه .. واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره.. فإذا كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره ..."[3].

ورضي الدين الأستراباذي واحد من النحاة الذين على القياس في طرح آرائهم وشرح مسائل النحو، وجعل منه الكثير في كتابه، إذ لم يخرج كثيراً عن نهج السابقين في القياس، إنما سار على طريقتهم وقاس بمقاييسهم وقد نزع في قياسه منزع البصريين إذ

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص39.

(2) انظر مثى قياس، القياس في النحو، ص81.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص97-99. وانظر: في باب تعارض السماع والقياس ج1، ص117-133.

يشترط الاطراد[1] ولا يقيس على الشاذ[2] والقياس القبيح لا يؤخذ به[3] ويعرض عن القياس البارد[4] .

وقد كان يعوّل على السماع أكثر من القياس فيقول مثلاً:

"السماع لا يرد لا سيما إذا عضده القياس"[5] "الأولى أن يحال ذلك على السماع ولا يعلل"[6].

إن أهم ما يمكن أن يوصف به استخدام الرضي للقياس هو الاعتدال، فقد كان يقيس مع التزام أصول العربية وذوقها السليم، ويتضح هذا الاعتدال في عدد من المظاهر:

1- احتكامه إلى الأصول المقررة في قياسه، فإذا اتفق القياس مع هذه الأصول قال: هذا هو القياس، فيقول مثلاً: "وكذا اخش وارم واغزو، لأن همزة الوصل بالفعل أيضاً أخص لأنها مطردة في الفعل، إذ لا فعل ثلاثي منصرف إلا وقياس أمره أنه يكون بهمزة الوصل"[7] .

2- عدم تقديمه القياس على السماع فيقول: "كلهم منعوا" "عشرون أيما رجل وأي رجل" لعدم السماع وإن لم يمنعه قياس"[8] فكان يعترض على القياس الذي لا يستند على نصوص عربية مسموعة فيعترض مثلاً على المبرد والأخفش يقول: "ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كـ "انفعل" و"ادحرج" ونحوهما قياساً، وليس بوجه لعدم السماع"[9] .

3- اختياره السماع إذا تعارض القياس معه، دون أدنى تردد فيقول مثلاً: "وقد حكى سيبويه وأبو الخطاب عن بعض العرب مازيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا ..." وهو

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص233.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص189، ج2، ص211.
(3) المصدر نفسه، ج2، ص256.
(4) المصدر نفسه، ج2، ص411.
(5) المصدر نفسه، ج1، ص241.
(6) المصدر نفسه، ج2، ص35.
(7) المصدر نفسه، ج1، ص145.
(8) المصدر نفسه، ج2، ص241.
(9) المصدر نفسه، ج3، ص516.

خلاف القياس والأكثر ما زال وما كاد"[1] .

4- واحتكام الرضي إلى القياس دائماً لم يمنعه من أن يقرر أن الغاية دائماً هي اتفاق القياس مع السماع وهو ينص على ذلك صراحة فيقول: "السماع لا يرد لا سيما إذا عضده القياس"[2] .

5- أنه كان يقترح القياس الذي يراه مناسباً عند رفضه أو اعتراضه على قياس لا يقتنع به، بعد أن يذكر علل رفضه أو اعتراضه وغالباً ما كان يناقش القياس الذي أتى به أيضاً ومن الأمثلة على ذلك قوله في عمل أفعل التفضيل أنه يتعدى إلى أول مفعولي باب (كسوت)، وباب (علمت) باللام، مع بقاء المفعول الثاني في البابين، نحو "أنا أكسى منك لعمرو الثياب"، و أنا أعلم منك لزيد منطلقاً". يقول: "وكان القياس أن يتعدى إلى الثاني أيضاً باللام، إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد، كمفعول بهما أو زمانين أو مكانين"[3].

6- عدم توسعة في القياس بحيث لا يتخذ المثال الشاذ أو الكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه، باتخاذه قاعدة يقيس عليها، ويظهر رأيه مثلاً في تعليقه على قول العرب "ما زيل" و"كيد" وقد سمع عن العرب "ما زيل" و"كيد" وهو خلاف القياس، والأكثر ما زال وكاد. لقد كان مقتنعاً بأن الأساس في كل قاعدة علمية أن تطرد. أما ما يخالفها فإما أن يلحق بالأغلب وإما أن يحكم عليه بالشذوذ، ولا يتخذ قاعدة مستقلة يقاس عليها، لأن ذلك من شأنه أن يعطل القواعد النحوية، ويصيبها بالشلل لمجرد وجود بعض الأمثلة القليلة عليها، وهو يتفق في هذا مع البصريين.

7- يتضح اعتداله من رأيه في قياس التمارين غير العملية واتجاهه فيه، فهي طريقة النحاة في تدريب طلبتهم على النحو والصرف، وقد أورد الرضي لهذا النوع من القياس مكاناً خاصاً في الشرح "هذا باب تسمية النحاة باب الأخبار بالذي أو بالألف واللام، ومقصودهم من وضع هذا الباب، تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب

---

(1) المصدر نفسه، ج4، ص182.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص241.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص531.

النحو، من المسائل وتنكيره إياها"[1] لقد كانت مبالغة النحاة في قياس التمارين غير العملية من أهم أسباب الهجوم على هذا النوع من القياس من قبل ابن مضاء القرطبي ودعوته إلى إلغائه، وكلام الرضي في هذا الباب يدل على أنه اتجه في هذه التمارين اتجاهاً معتدلاً، مخالفاً للمبالغين من النحاة، فهو يحدد الهدف منه بأنه تمرين للطلاب على ما تعلموه من أبواب ومسائل وتذكيرهم به، ويضرب الأمثلة لذلك بتذكير الطالب بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما، أنه يجب تذكيرهما وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه، وأنه يجب تصدره لغرض الإبهام قبل التفسير.

وهو يعرض لما يطلب من المتعلم من التعمق في التدريب، بإيجاد صيغ أكثر تركيباً وتعقيداً لدخول الموصول على الموصول، نحو (الذي، التي، اللذان) أبواهما قاعدان لديهما كريمان عزيزه عنده حسن" وبعد توضيح كيفية إعرابه يقول ابن السراج: "وهكذا العمل إن زادت الموصولات فاحذر الغلط"[2] وينتهي الرضي من كلامه في الباب بقوله: "وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة"[3].

وقد كان في تمارينه محترساً، يسير فيه إزاء ما سمعه من العرب، ولا يستسيغ فيه وضع الأمثلة دون ضرورة، واتجه فيها نحو تفقيه الطالب باللغة، وإرهاف حسه فيها. وقد كان يكثر في تمارينه من الشواهد النحوية.

وأختم كلامي عن القياس عند الرضي برأي له مثير، ذلك هو رأيه في فائدة القياس، فقد كان يرى أن فائدة القياس وقيمته تكمن في مقدار ما في العلة الجامعة يجب أن لا تكون متماثلة تمام التماثل، ففائدة القياس الحقيقية تظهر عندما يكون الشبه في العلة بينهما من جانب لا في جميع الجوانب يقول: "وكل علة تنكرها في المحمول عليه، فهي مطردة في المحمول، فما فائدة الحمل، وإنما يحمل الشيء على الشيء، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلة في المحمول، كحمل إن على الفعل المتعدي، وإن لم يكن في

---

(1) المصدر نفسه، ج3، ص114.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص115.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص13،116.

"إن" العلة المقتضية للرفع والنصب، كما كانت في المتعدي"[1] .

فقد فطن الرضي إلى أن أهم ركن من أركان القياس هو العلة التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه، فتوجب الحكم على الأول بما على الثاني من حكم.

العلة

وهي الركن الثالث للقياس، لا يتم إلا بها، إذ لا بد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما، وعلى أساس منها يجب حكم للمقيس عليه. وقد تنزل حديث العلة النحاة، وتنوع الكلام فيها واتشعب، ولا تكاد تجد نحوياً لا يعرض لها، ولم يكتفوا بالسهل القريب منها بل أخذوا يغوصون على كوامن العلل وخفاياها كل حسب قدرته العقلية، حتى وصل البحث فيها إلى قمة تشعبه وتعقيده عند ابن الأنباري وما نقله السيوطي عن العلماء من تقريعات للعلة يصل المطرد منها في كلام العرب عند بعضهم إلى أربعة وعشرين نوعاً، وقد كان لبعض النحاة طرائق غريبة في اقتعال العلل وافتراضها والاحتجاج لها بحجج ضعيفة واهية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وقد ظهر من النحاة من ضاق بذلك فدعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث وهو ابن مضاء القرطبي، وإن ارتضى نوعاً من العلل الثواني وهو المقطوع به[2] ومثل هذا الموقف نجده عند المحدثين ومنهم د.شوقي ضيف، د.مازن المبارك ود.عباس حسن. وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام:

1. تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب منها قولنا لم نصبتم زيداً في "إن زيداً قائماً" قلنا بأن، لأنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر.
2. قياسية: بأن يقال: لمن قال: نصب زيداً بإن "لم تنصب إن الاسم؟ الجواب لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه.
3. الجدلية: لمن سأل: من أي جهة شابهت إنّ الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ وأي

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص536.

(2) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص130-131.

قياس اطرد لكم في ذلك[1]؟.

أما التعليمية فهي ظاهرة قريبة المنال قلما يحرص المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة، فالفاعل مثلاً لا يكون إلا مرفوعاً والمفعول لا يكون إلا منصوباً.

والقياسية يكون فيها القياس سبباً في حمل كلام على آخر وهي كثيرة في شرح الرضي فلا يخلو منها أي موضوع من الموضوعات وأكثرها يكون إما لتشبيه أو لنظير أو لنقيض.

أما الجدلية فكثيرة في كتاب الرضي أيضاً، لا يمكن الإحاطة بها كلها، فصاحبنا يكثر من افتراض الأسئلة والإجابة عليها.

أما العلل الجدلية والسوفسطائية فواضح من اسمها أنها تعني مجرد الجدل النظري والتعليل للرأي وعكسه، وقد نشأت علل البرهان هذه في النحو نشأة طبيعية دون أن تتأثر بالمنطق والفلسفة برأيي، غير أن اطلاع النحاة على المنطق الأرسطي، أوجد أساساً نظرياً لما كانوا يمارسونه بالفطرة، وأغراهم ذلك بالتعمق في علل النحو وفلسفتها. والرضي يذكر ذلك صراحة مما يدل على معرفته بنظرية العلة عند أرسطو في أكثر من موضع من كتابه، فهو يقول بعد مناقشة لرأي الكسائي والفراء القائل بترافع المبتدأ والخبر، "والغرض وإن كان متأخراً في الوجود إلا أنه متقدم في القدر وهو العلة الغائية، وهو الذي يقال فيه أول الفكر"[2] . ويقول في موضع آخر في المفعول لأجله "المفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على الفعل أو تأخر، ذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل، وهي إحدى العلل الأربع، كما هو مذكور في مظانه، فهي متقدمة من حيث التصور، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود"[3].

وهو يقصد علل البرهان والأمثلة على ذلك كثيرة الكتاب وشرح الكافية يعج بالعلل الجدلية والعلل السوفسطائية وقد اتخذت العلل الجدلية أسماء مختلفة عند النحاة فهي العلل

---

(1) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64-67.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص60.

(3) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص29.

الجدلية النظرية عند الزجاج وهي علة العلة عند ابن السراج وهي العلل الثواني والثوالث عند ابن مضاء القرطبي وهي العلل الميتافيزيقية عند بعض المحدثين"[1] . ومن أمثلة العلل الجدلية في شرح الكافية تعليله تسمية الإعراب[2]، تعليله إعراب "كلا" إعراب المثنى[3]، تعليله امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه[4]، وغير ذلك كثير كثير في جميع أجزاء الشرح.

وقد فرق الرضي بين العلة عند الأصوليين والعلة عند النحاة في باب غير المنصرف، إذ يقول: "واعلم أولاً أن قول النحاة أن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين: ما توجبه العلة، وإياه عنى المصنف"[5] .

فالرضي يقرر أن العلة عند النحاة للمناسبة التي يفطن إليها الباحث، لا للإلزام بالحكم أو بعبارة أخرى، فهي ليست موجبة للحكم، أما العلة عند غير الأصوليين والمناطقة فهي موجبة للحكم. فالعلة عند الرضي تأتي للمناسبة بين الظاهرة اللغوية والحكم.

والدارس للشرح يدرك مدى المكانة التي تحتلها التعليل بصفة عادية والتعليل الفلسفي بصفة خاصة في جميع أبواب الكتاب، ويتضح اهتمام الرضي بالتعليل في مظاهر عدة:

1- عدم تركه أي علة تمر دون أن ينقد العلل التي يسجلها إما بترجيح علة على أخرى وإما برفض العلة، مثال ذلك تفصيله الرأي القائل بأن العلة في بناء ظرف الزمان قط هو تضمنه معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها، ويختار هذا الرأي على الرأي الآخر

---

(1) محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص125 وما بعدها.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص63.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص73.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص364.

(5) المصدر نفسه، ج1، ص87.

القائل بأن علة بنائه هي أنه يشبه الحرف شبهاً وضعياً[1].

2- اجتهاده في تسجيل تراث العلل، فهو ينكر علل النحاة قبله، بصريين أو كوفيين أو بغداديين، فينكر عللهم المطردة، فهو ينقل تعليلاتهم حتى لطريقة منها وهذا متأثر في معظم تعليلاته[2] .

3- إضافته في بعض الأحيان وجوهاً من العلل لهذا التراث مثال ذلك تأييده لرأي الكسائي والفراء في أن عامل الرفع في المبتدأ هو الخبر ومجيئه بعلة جديدة فهو يرى أن كلاً من المبتدأ والخبر صار عمدة بصاحبه[3] .

وقد تميز تعليل الرضي بخصائص عدة أجملها فيما يلي:

1- تأثره الواضح بمنطق الفلاسفة وأهل الكلام وتطبيقه لعللهم على النحو العربي وقد ظهر ذلك جلياً بخاصة في تعريفاته وحدوده.

2- إنكاره على النحاة ما وصلوا إليه من إسراف في تتبع العلل والتماسها وإمعان في استقصائها وتسلسلها، وإشارته المتكررة إلى عمل النحاة في العلل، ومن ذلك قوله في باب الاشتغال عند عرضه للآية الكريمة (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما)[4] إن القراء اتفقوا على قراءة الاسم السابق "الزانية" بالرفع، وإن قراءة عيسى بن عمر بالنصب اعتبرت شاذة مع أن لطلب من أقوى قرائن النصب. فتحمل النحاة وجهاً يخرج به عن الحد المنكور[5] .

3- ظهور تأثير حس الرضي اللغوي الدقيق على تعليلاته على الرغم من تفلسفه فيها وطغيان المنطق عليها وقد ظهر ذلك بوضوح في كل من فكرته عن وظيفة العلة النحوية كما ظهر في تعليلاته.

وأخيراً يمكن القول: إن التعليل في شرح الكافية يمثل مرحلة مستقلة من مراحل تطور التعليل في النحو العربي، وهي مرحلة التعليل الفلسفي الذي يستهدى في تفلسفه بالحس اللغوي الدقيق والذوق العربي السليم.

---

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص308.

(2) انظر مثلاً تعليلات النحاة في قيام الجملة مقام الفاعل، المصدر نفسه، ج1، ص190.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص200.

(4) النور، ص2.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص430.

الحكم

هو الركن الثالث من أركان القياس، وقد قسمه النحاة إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء[1].

وهذه الأحكام التي عدها السيوطي استخدمها الرضي معظمها فانتشرت في كل صفحات كتابه:

من ذلك في الجزء الأول: القياس يمنعه صفحة 125، وهو ضعيف، صفحة 70، لا يصح صفحة 117، وهو غلط صفحة 133، لا أرى مانعاً صفحة 40.

وفي الجزء الثاني: الأولى، المنع صفحة 38، لو كان ما قاله مجاز النصب صفحة 45، وهو ممنوع صفحة 38، ولا يجوز العطف صفحة 40.

وفي الجزء الثالث: وجب ذلك صفحة 35، إنما جاز ذلك صفحة 40.

وفي الجزء الرابع: لم يجز ذلك صفحة 41، لا أدري ما صحته صفحة 241. وهو واجب صفحة 301، ولا يجوز صفحة 357.

وغير ذلك كثير من الألفاظ ومن المواقع حيث ظهرت شخصية الرضي وقدرته في إصدار هذه الأحكام.

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص10.

الاستقراء

الاستقراء في اللغة التتبع، ومعناه عند المناطقة -الذين هم أصحاب هذا الاصطلاح- تتبع الجزئيات المتشابهة لاستنباط أمر كلي، والاستقراء معروف عند النحويين ويصرحون به ويحتجون به وقد عرف ابن عصفور النحو فقال: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اجتمع منها"[1].

وقد كان الاستقراء منهجاً نادى به الرضي، إذ الاستقراء يرتبط بالسماع واحترام النصوص العربية، وإعطائها الأولوية على القياس.

وقد اعتمد الرضي على الاستقراء أساساً للضبط والتقعيد، واستنباط القوانين العامة، والأصول النحوية التي يقاس عليها فيما بعد، ويدل ظاهر كلام الرضي على أنه يعتبر الاستقراء وسيلة يتوصل بها إلى سلامة النطق بكلام العرب، وأن القواعد النحوية والقوانين اللغوية يجب أن تنتزع من استقراء اللغة، لا أن تكره النصوص على القواعد التي وضعها الأولون.

إذ يقول في صرف أسماء القبائل والبلدان" ... الأصل فيها الاستقراء .. فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة، فلا تخالفهم .." [2].

ويقول في موقع آخر في اسم الجنس في الظاهر لاستغراق الجنس "أخذاً من استقراء كلامهم"[3] "الإنشائية إما طلبية أو إيقاعية، بالاستقراء"[4].

وقد يستخدم الاستقراء في الرد على خصومه فيقول مثلاً في الرد على بعض الكوفيين في قولهم "قامت طلحة" "وعدم السماع مع الاستقراء قاضٍ عليهم"[5].

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص6.

(2) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص121.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص246.

(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص77.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص406.

أو يدعم به رأياً مثل قوله جواز تنكير المثنى والمجموع من العلم، و"الاستقراء يقوّي ما ذهب إليه المصنف مع القياس"[1] .

وغير ذلك من الألفاظ التي تظهر الاستقراء من الأسس الفكرية للمنهج الذي اتبعه في مناقشة مسائل النحو وقضاياه وأهم ما كان يميز كلامه عن الاستقراء أنه كان يستند فيه إلى ثقافة منطقية فكانت تدعم رأيه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(1) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص336.

الخاتمة

أما وقد آن لي أن أنهي بحثي هذا، فإني أجد لزاماً أن أتبع البحث بخاتمة أجلو فيها ما توصلت إليه الدراسة.

أظهر البحث إجلال الرضي للمسموع، وتقديمه على غيره من الأصول النحوية فقد كان يقبل اللهجات المتعددة، وإن كانت اللغة الفصيحة هي اختياره الأول كغيره من النحاة، وهو لهذا قد يتهم بعض اللهجات، أو القراءات بالشذوذ أو بالندرة أو عدم الجري على سنن مقاييس العربية. ولكن ما يحمد للرضي أنه كان من أوائل النحاة الذين ذكروا أحكاماً نظرية تشرح السماع وأهميته وطرق الاستقراء لاستخراج القوانين التي تحكم التراكيب العربية، وحدد العلاقة بين القياس والسماع نظرياً وأجرى التطبيق العملي على ذلك.

وأوضح البحث اهتمام الرضي بالاحتجاج، فقد أولى القرآن الكريم بقراءاته أهمية كبرى، وكان من أوائل النحاة الذين توسعوا في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، حتى كانت أحاديثه المستشهد بها مدار دراسة كاملة أجراها الدكتور الفجال، وقد نال الشعر حيزاً هاماً من احتجاج الرضي، وكان منهجه في الاحتجاج به يشبه منهج النحاة قبله، لكنه قبل الشعر المجهول القائل، واحتج أحياناً بشعراء مطعون في لغتهم، وقد غلبت نظرته العلمية في بحثه حين خطأ بعض شعراء عصر الاحتجاج، وقد ذكر بعض الأبيات التي لا تنطبق عليها قواعد الاحتجاج، ولكن إستعانته بها كانت لإيضاح المعنى، أو للاستئناس اللغوي فقط، وبينت منهجه في تناول الشاهد الشعري.

وأبان البحث كثرة استشهاد الرضي بأقوال الخليفة علي رضي الله عنه، مما يدل دلالة واضحة على تشيعه إضافة إلى ذكر المؤرخين أنه صاحب رأي في المذهب الشيعي، ولكنه في تشيعه كان معتدلاً غير متعصب. إضافة إلى ذلك، فقد استشهد بالأقوال النثرية لكثير من فصحاء العرب، ولهجاتهم.

أما القياس فقد كان من الأصول التي دخلها الرضي من بابها العريض، فقد وظفه في شرحه، إذ قاس على الظواهر العامة والأحكام الجزئية، فغدا عنده القياس منهجاً

متكاملاً له قوانينه، ولكنه مع ذلك لم يكن يقدمه على السماع إذ السماع عنده مقدم على الأصول جميعها.

واستخدم الرضي التعليل وجعله وسيلة استدلال في إصدار الأحكام وإقرار الأقيسة، وأصبحت العلة عنده محوراً أساسياً، وعنصراً قائماً في صلب منهجه، لأن اتجاهه المنطقي اقتضى تعليل كل ذلك، إلا أنه كان يعارض المبالغة والتعمل في التعليل والتأويل كما ظهر عند عدد من النحاة.

وقدم البحث صورة عن علاقة الرضي بالنحاة قبله، أو ممن عاصره، إذ كان ينهج منهج العلماء المحققين، وهذا يتماشى وفكره المنطقي، إذ كان يبسط الآراء، فيناقشها، ويغلب عليه في ذلك الانتقائية والتوفيقية في اختياراته النحوية، ومع ذلك، فقد أبان البحث أيضاً أن الرضي كان ذا رأي مستقل وشخصية خاصة، فهو كثيراً ما يخالف المصنف، أو البصريين، أو الكوفيين، إذا ما رأى عقله وفكره ذلك، وهو يستدل على رأيه الذي يرتضيه بالحجة والمنطق والبرهان القاطع، وقد أضاف إلى التأليف النحوي بعض الاجتهادات الخاصة به.

وأظهر البحث سمات منهج الرضي في شرحه، إذ ينزع المنطق ولكن دون غموض، وقد ظهر المنطق عنده في عدد من الأمور مثل عنايته الفائقة بالحدود والتعريفات، أو من خلال استخدامه ألفاظ أصحاب علم الكلام والمنطق، أو من خلال قدرته على التحليل والمناقشة المنطقية للآراء التي يسوقها في المسألة الواحدة.

ومن سمات هذا المنهج أيضاً عنايته بالمصطلح النحوي، إذ كان دقيقاً في تبيان أوجه القصور أو التوسع في تعريفات ابن الحاجب فيناقشها، ليخرج بتعريف مانع جامع، ومن هذه السمات استطراداته بما يدعم مبحثه النحوي، أو يوضح معنى لشاهد يحتج به، وكذلك مزجه علم النحو بعلم المعاني على عكس ما ينسب إلى النحويين من إهمال للمعنى والوظيفة النحوية على حساب العامل والحركة الإعرابية، ومن سماته الشمول والإحاطة بمسائل النحو وبالآراء النحوية للمسألة الواحدة، فكان شرحه أشبه ما يكون بموسوعة نحوية طرقت آراء معظم العلماء وحججهم.

ولعل أبرز سمة ظهرت عنده هي شخصية العالم المدقق المحقق، دقيق من خلال اللفظ والمصطلح ومتابعة الرواية للشاهد واعتماده على نسخ عدة للكافية مع الإشارة إلى ذلك، وذكره لمصدر الذي أخذ منه الرأي النحوي، أو صاحب هذا الرأي ومن سمات أسلوبه أيضاً اعتداله في التأويل واعتراضه على تكلف النحاة في تأويلاتهم، مع ذكر مظاهر التأويل عنده. ومن سمات منهجه التي ذكرها البحث أيضاً كثرة احتجاجه بلغة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

وأبان البحث أيضاً الأسلوب التعليمي العالي المستوى، الذي ظهر في شرح الكافية في منهج خفي تنتشر خيوطه في عدد من المظاهر مثل طريقة الحفظ والاستظهار، ومشاركة القارئ في العرض الفكري من خلال الحوار المفترض، ومن ذلك حسن توظيف الشاهد والمثال والتحويين وإلحاحه على المناقشات والمحاورات وذكر آراء العلماء من خلال التسلسل الموضوعي والمنطقي لمحتويات الرسالة ولقاط البحث في المسألة الواحدة، ومن خلال اختصار القواعد ليسهل على المتعلم حفظها، كأن كتابه وضع للمتقدمين في علم النحو لا للمبتدئين فيه.

ولتتضح أهمية شرح الرضي على الكافية، أظهر البحث تأثير شرح الكافية على من جاء بعده من علماء أو شروح وتمثل هذا التأثير في اتجاهات أربعة تمثلت في الاهتمام بشواهد شرح الكافية أو بالآراء الواردة فيه، أو بالظواهر النائعة في الشرح، وقد مثلت لكل اتجاه بكتاب أو أكثر يعرض لهذا الاتجاه، بما يشهد أن الرضي كان عالماً موسوعياً، يمثل كتابه مرجعاً غنياً في علم النحو.

وقد حاولت الدراسة أن تعطي صورة عن حياة الرضي، إلا أن الصورة ظلت منقوصة، لأن المؤرخين لم يذكروا شيئاً يذكر عن حياته، فلا يعرف عنه إلا الندرة.

وتظل شخصية الرضي العلمية، وكتابه شرح الكافية يحتاجان إلى مزيد من البحث والتقصي في دراسة جوانب ظهرت عنده مثل البحوث الصوتية، والاحتكام إلى المعنى، ومراعاة اللغة المتداولة على سبيل المثال.

والخلاصة التي يمكن إيجازها من كل ذلك أن الرضي كان نحوياً تقليدياً في الأغلب الأعم، وشرحه على كافية ابن الحاجب كان تتويجاً لجهود النحاة قبله إذ قدم في

مصدقه موسوعة شاملة لعلم النحاة وآرائهم ومناقشاتهم وعللهم مع شخصية قوية ظهرت له في هذه المناقشات والترجيحات، ولمسة من أسلوبه تجلّت في تغليبه لأحكام العقل والمنطق واعتماد السماع والقياس والعلة ولكن دون مغالاة. والرضي في كل بحوثه يسعى إلى تأكيد الانسجام، والاتساق بين ظواهر اللغة وأحكامها لتتوافق ونظرته العقلية التي كانت لعمود الفقري في كل شرحه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المصادر والمراجع

1) القرآن الكريم.

2) إبراهيم محمد، الضرورة الشعرية، دار الأندلس، بيروت، 1979م.

3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت، 1979م.

4) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، 1975م.

5) أحمد عبد الغفار، التأويل وصلته باللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1955م.

6) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجتمع العلمي العراقي، 1986م.

7) الأخفش، معاني القرآن، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

8) الأستراباذي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

9) إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

10) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

11) الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار البيان، بغداد، ودار صعب، بيروت، د.ت.

12) ابن لأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.

13) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، 1957م.

14) ابن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1970م.

15) ابن الأنباري، لمع الأدلة في النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، 1957م.

16) البخاري، صحيح البخاري، تقديم أحمد محمود شاكر، دار الجيل، بيروت، د.ت

17) ابن الجزري، طبقات القراء، مطبعة السعادة، د.ت.

18) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح الشيخ محمد الصباغ، المكتبة التجارية الكبرى، ودار الكتب العلمية الكبرى، بيروت، د.ت.

19) جعفر بن ثعلب الأدفوي، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تحقيق سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، 1966م.

20) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، د.م، 1955م.

21) ابن الحاجب، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق محمد علي الحسيني، مكتبة ثابت، بغداد، د.ت.

22) ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، حققها د. موسى نباتي الليلي، مطبعة الآداب، العراق، 1980م.

23) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.

24) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، طبعة دار الفكر، بيروت، د.ت.

25) الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتب، بغداد، 1976م

26) حسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ط1، وزارة الثقافة والشباب، الأردن، 1980م

27) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ط1، مطبعة السعادة، مصر، د.ت.

28) أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، 1986م.

29) خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، د.ت.

30) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار رشيد، بغداد، 1981م.

31) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

32) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

33) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق (340هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، بيروت، 1986م.

34) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1957م.

35) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.

36) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط2، مطبعة الاستقامة، دار الطباعة المصرية، 1281هـ.

37) الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط2، دار الجيل، بيروت، د.ت.

38) أبو زيد، سعيد بن اوس بن ثابت الأنصاري، النوادر في اللغة، ط2، دار الكتاب العربي، لبنان، 1967م.

39) ابن السّراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين، الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

40) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، مطبعة جامعة دمشق، 1383هـ.

41) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

42) سيد نور الله الشوشتري، مجالس المؤمنين، مطبعة إسلامية، طهران، 1375هـ.

43) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر أجاد، 1359هـ.

44) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط2، دار الفكر، بيروت، 1979م.

45) السيوطي، جلال الدين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي، مصر، 1968م.

46) السيوطي، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، حققه وقدم له د. سليمان القضاة، دار الجيل، بيروت، 1994م.

47) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية وجامعة الكويت، د.ت.

48) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، قديماً وحديثاً، دار المعارف، مصر، 1978م.

49) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط2، دار المعارف، مصر، د.ت.

50) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.

51) صلاح الدين بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، ط1، د.م، 1981م.

52) الطاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1980م.

53) طه عبد الرحمن، المنطق والنحو الصوري، دار الطليعة، بيروت، 1983.

54) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية – نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، 1968م.

55) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين 7-8هـ، دار الشرق، د.ت.

56) عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي – حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو –، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1958م.

57) عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، 1998م.

58) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، القاهرة والرياض، 1979م.

59) عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

60) عبد الله درويش، المعاجم العربية، مطبعة الرسالة، 1956م.

61) عبد الهادي الفضلي، فهرست الكتب النحوية المطبوعة، مكتبة الهدى، لبنان، 1986.

62) عبد الهادي الفضيلي، القراءات القرآنية، لبنان، 1985م.

63) ابن عصفور، علي بن مؤيد، ضرائر الشعر، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، د.ت .

64) علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة، د.ت.

65) علي أبو المكارم، تقويم الفكر العربي، دار الثقافة، بيروت، 1975م.

66) علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط1، القاهرة الحديثة للطباعة، 1970م.

67) علي بن أبي طالب، ديوان الإمام علي، جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

68) علي بن أبي طالب، نهج البلاغة (منسوب إليه)، شرح الشيخ محمد عبده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، د.ن.

69) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965م.

70) علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، د.ت.

71) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

72) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ن.

73) عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، جامعة الرياض، الرياض، 1981م.

74) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية – تأليفها وأقسامها – ، دار الفكر، عمان، 2000م.

75) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط1، دار الفكر العربي للطباعة، 1410هـ - 2000م.

76) فتحي الخولي، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982م.

77) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، 1955م.

78) ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، 1974م.

79) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد احمد صقر، القاهرة، 1973م.

80) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، 1966م.

81) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق لجنة من أساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، د.ت.

82) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على انباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985م.

83) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار وزملاؤه، دار المعارف، القاهرة، 1985م.

84) ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.

85) مازن مبارك، الرماني النحوي، دار المعارف، مصر، د.ت.

86) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م.

87) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

88) محسن الأمين، أعيان الشيعة، دمشق، 1935م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

89) محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي والتراث العربي، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 1987م.

90) محمد أبو زهرة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1967م.

91) محمد باقر بن زين العابدين الخوانساري التبريزي، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، د.م. د.ت. طبعة حجرية.

92) محمد بن السعيد، موسوعة أطراف الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

93) محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ابن مالك، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

94) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1، عالم الكتب، 1997م.

95) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، 1987م.

96) محمود حسني محمود مغالسة، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، دار عمار، 1986م.

97) محمود سليمان ياقوت، منهج البحث النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

98) محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث بالنحو العربي، ط2، مطبعة أضواء السلف، 1997م.

99) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، منشورات المكتب العقاري، بيروت، د.ت.

100) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1981م.

101) منى إلياس، القياس في النحو – نشأته وتطوره–، دار الفكر، دمشق، 1985م.

102) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.

103) الميداني، مجمع الأمثال، دار القلم، بيروت، د.ت.

104) ياقوت الحوي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ت.

105) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

106) يوسف إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، طبعة مصر، 1948م.

107) يوسف بن أبي سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد الأفغاني.

108) يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة دار الكتب المصرية، د.ت.

109) يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية، جامعة قار يونس، بنغازي، د.ت.

الرسائل الجامعية:

110) شريف محمد النجار، ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية، رسالة ماجستير في النحو، إشراف الدكتور طارق نجم عبد الله، جامعة صنعاء، كلية الآداب ، 1997م.

111) محمود نجيب، مصادر النحو والصرف في خزانة الأدب للبغدادي، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الآداب، إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى جطل، 1992م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الدوريات:

112) إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج7، 1953.

113) توفيق محمد سبع، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، ع8، 1978م.

114) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، ج4، 1939م.

115) محمد علي الحسيني، الكافية بين كتب النحو، مجلة المورد، وزارة الأعلام العراقية، مجلد 4، عدد1، 1975م.

116) محمد وجيه التكريتي، النزعة المذهبية في منهج الرضي الأستراباذي، مجلة الحياة الثقافية، عدد31، 1984م.

117) د. نبهان ياسين، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب وأثره في الدراسات النحوية، مجلة آداب المستنصرية، ع13، 1978.

118) هادي نهر، مناهج واتجاهات الدراسات النحوية واللغوية في العالم العربي، مجلة آداب المستنصرية، عدد2، 1977م.

ABSTRACT

Radhydeen al – Astrabathy and His Method In Sharhu Al – Kafeih

Prepared by
Fadel Khaleel Al – Shaikh Hassan
Supervised by
Prof. Mahmoud Hassan Awad

This study has tackled the life of Radei Al- Adin Al-Astrabathy and his own method in explaining the Kafiah Ibin Al-Hajab.

The significance of this study has gaind it's reputation because the lack of writing upon Al-Radhy or about his explanation of Al-Kafeih, regardless of the importance of the Grammer in grammarians whom they praised him, In addition to that the study shedding further light on the most significant features which Al-Radhy deen Published or used in his own elaboration.

I have introduced my study by talking about Ibin Al-Hajib "Al-Kafeih" author relating to his life, scientific position, and about Al-Kafeih, importancy main explanations plus the talking of his method in his Kefeih.

After that, the first chapter had tackeld Al-Radhy deen life, scientific position, explanation devisions and the resources of these explanations.

In chapter two and three I had tackled the way of Al-Radhydeen study for the Grammatical issue in explaining, through the basis of grammar forms, listening, consensus, mental assessment, and Induction In addition to his atitude towards Ibin Al-Hajib and the grammarians of Al-Basra and Al-Kufa and in purpose, have mentioned his creative opinions.

The features of Al- Radhy deen method in explanation was very obvious in chapter four. Such as tendency to logic, accuracy, references and indication in addition to a high care of grammatical concept and others.

In chapter five the speech was upon the high educational style of Al- Radhy deen Elaboration.

The study has concluded that Al-Kafeih explanation represents coronation for pre-grammerians efforts, Al- Radhydeen had introduced a comprehensive encyclopedia explanation for the science of grammarians opinions, causes with a touch of Al- Radhy deen character based on dominating the mental judgments constructed on evidence and proof, Further more, Al- Radhy deen had a long sight in Grammer analysis and concerning the meaning beside the grammar movement and others of methodoligical features, in addition to that the explanation of Al-Kafeih is a book targeted to the students who are very advanced in Grammer and not for primaries.